



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

الشعبة : محاسبة ومالية

تخصص : محاسبة

بعنوان :

دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح

الوضعية الجبائية للمكلفين

بالضريبة

(دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية غرداية)

❖ تحت اشراف :

❖ د / هندي كريم

❖ من اعداد الطالبتين :

❖ لبجيري آية

❖ زياني آية

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عجيلة محمد	أستاذ / دكتور	جامعة غرداية	رئيسا
هندي كريم	محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا
بيشي اسماعيل	محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
ارحب هلال وسام	محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

﴿لَيْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ

* نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل المشرف هندي كريم لمتابعته ومرافقته لنا

طيلة هذا المشوار على ثمرة مجهوداته ونصائحه القيمة صبره وحرصه الدائم على الرد علينا رغم ضغط العمل.

* كذلك نتوجه بخالص الشكر إلى حضرة الدكتور غشي العيد الذي زاولنا خلال فترة التربص ومساعدته لنا في مختلف جوانب الدراسة بتقديمه لمعلومات جديدة ساهمت في تنسيق هذا الجهد.

* كما لايفوتنا أن نتخلل بأتم الشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ماسيقدموه من نصائح و

ملاحظات وتوجيهات.

* كما نتقدم بالشكر لعائلتنا ولكل من ساهم بمساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة سواء من قريب أو

بعيد من أساتذة ومن رافقونا خلال هذا المشوار.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله

♦ إلى من إحتوتني في كل الظروف وساندتني وكانت بمثابة أم وأب أُمي

الغالية أطل الله في عمرها

♦ إلى جدتي وجدي رحمهما الله

♦ إلى أخي

♦ إلى بنات خالتي وعائلتي ككل

♦ إلى صديقاتي ورفيقات الدرب وكل أحبتي

♦ إلى كل من دعمني

لبحيري آية

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ)

[يونس: 58]

بكل فخر و اعتزاز اهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم لكل من سعى معي الاتمام هذه المسيرة دمت
لي سندا لا عمر له

اهدي تخرجي الى من كانت الداعمة الاولى و الأبدية التي تحملت كل لحظة الم مررت بها
وساندتني عند ضعفي

امي الغالية شكرا لكي

الى الذي علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى من احمل اسمه الى ابي العزيز
الى ضلعي الثابت و امان ايامي الى من شددت عضدي بهم الى خيرة ايامي اخواتي لينا و رشا
وخديجة

الى كل عائلتي و اهلي

الى صديقة ايامي شيماء

اهدي نجاحي لكم

زياني آية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، من خلال التركيز على مراقبة وفحص الوثائق والملفات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين، للتأكد من صحة وضعيتهم القانونية والمالية ومدى التزامهم بالتشريع الجبائي الساري المفعول. كما تسعى الدراسة إلى بيان أهمية الرقابة على الوثائق في الكشف عن الأخطاء والتلاعبات والتناقضات الموجودة في التصريحات والسجلات المحاسبية، بما يسمح للإدارة الجبائية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضعيات الجبائية وضمان تحصيل الحقوق الجبائية المستحقة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري لعرض المفاهيم المرتبطة بالرقابة الجبائية على الوثائق وأهدافها وإجراءاتها، بينما استخدم المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل المعطيات والوثائق الجبائية محل الدراسة وتفسير النتائج المتوصل إليها. كما تم الاعتماد على دراسة الحالة كأداة للدراسة الميدانية من خلال تحليل الوثائق والسجلات والبيانات المتاحة على مستوى الإدارة الجبائية.

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في مركز الضرائب لولاية غرداية، في حين تمثلت الحدود الزمانية في الفترة التي أجريت خلالها الدراسة الميدانية وجمعت فيها البيانات الخاصة بموضوع البحث.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الجبائية على الوثائق تُعد آلية فعالة في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، من خلال تعزيز مصداقية التصريحات الجبائية، والكشف عن المخالفات والأخطاء المحاسبية، ودعم فعالية التحصيل الضريبي، مما يساهم في حماية مصالح الخزينة العمومية وتحسين أداء الإدارة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: رقابة جبائية على الوثائق، مكلف بالضريبة، رقابة داخلية، تصحيح الوضعية الجبائية.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of tax control over documents in correcting the tax status of taxpayers, by focusing on monitoring and examining tax documents and files submitted by taxpayers, to ensure the validity of their legal and financial status and the extent of their commitment to the tax legislation in force. The study also seeks to demonstrate the importance of document control in detecting errors, manipulations, and contradictions in accounting statements and records, allowing the tax administration to take the necessary measures to correct tax situations and ensure the collection of due tax rights. The study relied on the descriptive and analytical approach, where the descriptive approach was used in the theoretical aspect to present the concepts related to fiscal control over documents, its objectives and procedures, while the analytical approach was

used in the applied aspect to analyze the data and tax documents under study and interpret the results obtained. The case study was also relied on results obtained. The case study was also relied upon as a tool for field study through analysis of documents, records, and data available at the tax administration level. The spatial boundaries of the study represented the tax center of the state of Ghardaïa, while the temporal boundaries represented the period during which the field study was conducted and data on the research topic was collected. The study concluded that tax control of documents is an effective mechanism represented the period during which the field study was conducted and data on the research topic was collected. The study concluded that tax control of documents is an effective mechanism in correcting the tax situation of taxpayers, by enhancing the credibility of tax declarations, revealing accounting violations and errors, and supporting the effectiveness of tax collection, which contributes to protecting the interests of the public treasury and improving the performance of the tax administration

Keywords: Fiscal control of document, The taxpayer, internal control, Correction of tax status.

الفهرس

13.....	قائمة الاختصارات والرموز:
9	توطئة:
14	الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للرقابة الجبائية والوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة
15.....	تمهيد:
16.....	المبحث الأول : ماهية الرقابة الجبائية الداخلية وأشكالها.
16.....	المطلب الأول : مفاهيم حول الرقابة الجبائية الداخلية وأشكالها.
21.....	المطلب الثاني: مراحل الرقابة الجبائية على الوثائق والإلتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة :
24.....	المطلب الثالث: طرق وآليات الرقابة على الوثائق للمكلفين بالضريبة.
27.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.
27.....	المطلب الأول: الدراسات الوطنية.
29.....	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.
31.....	المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.
35.....	خلاصة:
36	الفصل الثاني :
37.....	تمهيد:
38.....	المبحث الأول: تعريف مركز الضرائب ومهامه وهيكله التنظيمي
38.....	المطلب الأول : تعريف مركز الضرائب
39.....	المطلب الثاني : هياكل مركز الضرائب
39.....	المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب
40.....	المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب
41.....	1.المصلحة الرئيسية للتسيير
41.....	2.المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:
42.....	3.المصلحة الرئيسية للمنازعات
43.....	4.القباضة:

43.....	5.مصلحة الاستقبال والإعلام
43.....	6.مصلحة الإعلام الآلي والوسائل
44.....	المبحث الثاني : دراسة حالات تطبيقية
45.....	المطلب الأول: الحالة التطبيقية الأولى
51.....	المطلب الثاني: الحالة التطبيقية الثانية
54.....	المطلب الثالث: الحالة التطبيقية الثالثة
62.....	المطلب الرابع: تحليل دور الرقابة الجبائية في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين
62.....	المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج الرقابة الجبائية للحالات التطبيقية
64.....	خلاصة:
70	قائمة المصادر والمراجع :
70.....	1. الكتب:
70.....	2. رسائل جامعية:
71.....	3. محاضرات ودروس جامعية:
71.....	5. القوانين والمراسيم:
72.....	المراجع بالأجنبية:
72.....	الكتب بالأجنبية:
65.....	خاتمة
68.....	قائمة المراجع
70.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

جدول 1 يوضح الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية	Error! Bookmark not defined.
جدول 2 يوضح رقم الاعمال المصرح به في الميزانية و رقم اعمال G50	45
جدول 3 يوضح الحقوق المستحقة	46
جدول 4 يوضح النتيجة المحاسبية	47
جدول 5 يوضح الرسم على القيمة المضافة TVA	Error! Bookmark not defined.
جدول 6 يوضح مجمل الحقوق والغرامات	Error! Bookmark not defined.
جدول 7 البطاقة التقنية للمؤسسة للحالة 02	51
جدول 8 مجمل الحقوق والغرامات	53
جدول 9 يوضح البطاقة التقنية للحالة رقم 03	Error! Bookmark not defined.
جدول 10 يوضح مجمل الحقوق والغرامات	57
جدول 11 يوضح النتيجة الجبائية لسنة 2023	58
جدول 12 جدول استرجاع الرسم على القيمة المضافة	58
جدول 13 جدول التسوية النهائي لسنة 2023	61
جدول 14 بطاقة تقنية للحالة رقم 04	Error! Bookmark not defined.

قائمة الاختصارات والرموز:

الرموز	الاختصار باللغة العربية	الاختصار باللغة الإنجليزية
G50	التصريح الجبائي الشهري	Declaration fiscal mensuelle
C4	وثيقة التسوية الأولية	Document de redressement initial
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	L'impôt sur les bénéfices des sociétés
TAP	الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité professionnelle
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي	L'impôt sur le revenu global
IRG\TAL	الإقتطاع من المصدر للضريبة على الدخل الإجمالي	Retenu à la source de l'Impôt sur les revenus global
HT	المبلغ الإجمالي خارج الرسم	Hors taxes
TVA	الضريبة على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée
TTC	المبلغ متضمن الرسم	Touts taxes comprises
C4D	وثيقة التسوية النهائية	Document de redressement final
CDI	مركز الضرائب	Centre d'impot
P	العقوبة	pénalité

مقدمة

توطئة:

تزامنا مع الأحداث التي شهدتها البيئة الاقتصادية الجزائرية، ومن أبرزها ميدان الجباية الذي عرف تطورا ملحوظا في مواكبة ومتابعة الأخطاء وتدليسات الجبائية، لاسيما الدور الذي تشهده الإدارة الجبائية في إرساء جانبها من النظام الجبائي بما يتلائم مع الإصلاحات الجبائية مما أدى بها إلى البحث عن أسس مختلفة لتمويل الخزينة العامة.

إنطلاقا من هذا السياق عمدت الدولة إلى إطلاق نظام جبائي حديث يبرز دور الرقابة الجبائية على المكلفين كآلية فعالة لتحسين إنضباط الخاضعين للضريبة مايساهم في تعزيز الخضوع الضريبي من خلال الكشف عن التلاعبات وإنحرافات الجبائية اعتمدت من قبل المكلفين، حيث عمدت الإدارة الجبائية على طرق بحثة منصوصة قانونيا بإشعار المواطنين عن أساسية رقابة الداخلية في متابعة التصريحات الجبائية للمكلفين وتأكد من صحتها مايعضمن تكريس مبدأ العدالة الجبائية في متابعة الأنشطة المختلفة للمواطنين وتحصيل الضريبي المشروع للقوانين واللوائح لتحقيق أهداف المؤسسة التشغيلية بفعالية وكفاءة وتصحيح الأخطاء وإختلالات متنوعة باتباع الإدارة الجبائية إجراءات عادلة لتأمين شفافية الوثائق الجبائية ونزاهة التصريحات المقدمة مايكفل عن نظام ضريبي فعال في متابعة مختلف طرق التهرب من الضريبة.

1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ماسبق، لكون النظام الجبائي الجزائري قائم على الإفصاح الضريبي، حيث أن الرقابة الجبائية على الوثائق وسيلة هامة تتبعها الرقابة الداخلية للتأكد من صحة الملفات والسندات المودعة.

تبلورت إشكالية الرئيسية للدراسة كالتالي:

فيما تتمثل مساهمة الرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة لدى مركز

الضرائب بولاية غرداية ؟

وعليه تنقسم الدراسة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهو دور الرقابة الجبائية الداخلية ؟

2- ماهي أشكال الرقابة الجبائية الداخلية ؟

3- كيف تعمل وسائل الرقابة الجبائية على الوثائق في الكشف عن الأخطاء الضريبية ؟

2. فرضيات الدراسة:

ومما سبق طرحه من تساؤلات البحث توصلنا إلى صياغة مجموعة من الفرضيات آلية لمعالجة مشكلة الدراسة ؟

- الفرضية الرئيسية:

مقدمة

لمعالجة التصريحات الجبائية تقوم الرقابة الجبائية الداخلية بفحص الوثائق المسندة من قبل المكلفين شكلا و على وجه المضمون من أجل تعديلها وتسويتها.

_ الفرضيات الفرعية:

- 1- الرقابة الجبائية الداخلية هي مجموعة من الإجراءات تجرى داخل المصلحة المعنية CDI التي تخضع لنظام الحقيقي.
- 2- تنقسم الرقابة الجبائية الداخلية إلى شكلين رقابة على أساس الوثائق ورقابة شكلية.
- 3- يتقيد المكلفون بالضريبة بجملة من الإلتزامات الجبائية سنوية وشهرية.

3. أهداف الدراسة:

إبتغينا من خلال إختيارنا لهذه الدراسة إلى الأهداف التالية:

- ◆ الإطلاع على المفاهيم الأساسية للرقابة الجبائية على الوثائق.
- ◆ التعرف على مراحل الرقابة الجبائية على الوثائق المتبعة في دراسة الملفات الجبائية للتحقيق في الكشف عن الأخطاء المكلفين في مفتشية الضرائب أول نوفمبر بولاية غرداية.
- ◆ إظهار أشكال الرقابة الداخلية الشكلية وعلى الوثائق المتبعة من قبل الإدارة الجبائية.
- ◆ إبراز أهم الآليات المبرمجة لتصحيح سير الوضعية الجبائية للمكلفين.
- ◆ الكشف عن الوسائل والأدوات المعتمدة في متابعة الغش الضريبي.
- ◆ الإطلاع على الإجراءات والإلتزامات القانونية المطبقة على المكلفين لدى مفتشية الضرائب بولاية غرداية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مايلي:

• من الجانب النظري:

- ◆ إثراء الجانب المعرفي واللغوي للدور الذي تأخذه الرقابة الجبائية على الوثائق في معاينة التصريحات الجبائية مطابقتها للقوانين والإلتزامات المعمول بها في الإدارة الجبائية.

- ◆ ضبط سير تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين للحد من ظاهري الغش والتهرب مايعمل على حماية الخزينة العمومية للدولة.

مقدمة

• من الجانب الميداني:

- ♦ الدراسة الميدانية للملفات والكشف عن الأخطاء والتلاعبات والقيام بالتسوية الجبائية بمختلف الضرائب.
- ♦ إصدار عقوبات وغرامات للمكلفين بعد الكشف عن التلاعبات مايسمح بتعزيز الإمتثال الضريبي وكفاءة الرقابة الميدانية.

5. أسباب إختيار الموضوع:

قمنا بإختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وكذلك موضوعية:

أ_ الأسباب الذاتية:

- ❖ رغبتنا في التعرف على مجال الجباية نظرا لقلّة مكاسبنا فيه مازاد من فضولنا حوله.
- ❖ الطريقة الجوهرية المتبعة في حل الوضعيات جبائية مختلفة عن ما إعتدنا عليه في المحاسبة كانت أكثر تبسيط وفهم بالنسبة لنا.

ب_ الأسباب الموضوعية:

- ❖ دور المهّم الذي تتميز به الرقابة الداخلية وعلى وجه الخصوص الرقابة الجبائية على الوثائق في فحص والكشف عن تدليسات وأخطاء الضريبية.
- ❖ تزايد حالات إفلات الضريبي من قبل أفراد الملزمين بالضريبة بقصد أو دون قصد.
- ❖ إعتبار الرقابة الجبائية على الوثائق مرحلة أولية في تأكد من صحة الوثائق والتصريحات المقدمة.
- ❖ إهتمام الإدارة الجبائية بتعزيز الإمتثال الضريبي للقوانين تنظيمية وإلتزام بها.

6. حدود الدراسة:

• الحدود المكانية:

ترتبط هذه الدراسة على إطار سير آليات الرقابة الجبائية على وثائق ودورها في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين ولتطبيق هذه الدراسة تم إجراء دراسة داخل المنظومة الضريبية لمركز الضرائب بولاية غرداية.

• الحدود الزمانية:

تتمثل حدود الدراسة الزمانية في الفترة الممتدة بين جانفي 2026 إلى غاية مارس 2026 من أجل الإحاطة بمعرفة أكثر والتوصل إلى نتائج أدق.

7. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

من الأجل جمع الرصيد الجيد والكافي للمعلومات والبيانات المرجوة لدراستنا للوصول إلى نتائج معرفية دقيقة قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث إرتكزنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي بتطرقنا لمختلف المفاهيم المعبرة لدراستنا ووصف أهم الجوانب الأساسية من المراحل المتسلسلة المتبعة من قبل مصلحة مفتشية الضرائب في معالجة الملف الجبائي إلى الالتزامات واجب على المكلفين الإخضاع لها مع الأخذ بعين الاعتبار أهم الجوانب ملزمة من الإجراءات والآليات الضروري إتباعها والإمتثال لها ، كما أخذنا أهم الدراسات السابقة المشاركة لمفهوم بحثنا وقمنا بإجراء نقد لأهم الاختلافات والنتائج المتوصل لها باختلاف الأدوات والأساليب المتبعة والفترات المنشئة بالاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والجهات القانونية.

في الجانب الميداني تطرقنا إلى المنهج التحليلي في دراستنا للوثائق الجبائية والقانونية وكذا السجلات المحاسبية وتحليلها كما تم الإعتماد على منهج أسلوب دراسة حالة ميدانية واقعية في مركز الضرائب بولاية غرداية باستعمالنا لأسلوب الملاحظة والمقابلة مع موظفين ودراسة حالات واقعية لملفات ووثائق وسندات مكلفين وهذا بغية مطابقة وإسقاط ماجاء في الجانب النظري مع التطبيقي للإجابة على مشكلة الدراسة والتوصل إلى نتائج دراسة حالة شاملة ودقيقة.

8. صعوبات الدراسة:

- ❖ كغيرها من المواضيع واجهنا خلال دراستنا صعوبات عديدة لعل أبرزها يكمن في:
- ❖ صعوبة إيجاد المراجع والمصادر المتعلقة ببحثنا على وجه الخصوص الرقابة الداخلية في مكاتب الجامعة.
- ❖ المجال الواسع لدراسة الرقابة الجبائية كاكل ما أدى بنا إلى تقليص جانب الدراسة.
- ❖ التحديث والتجديد المتواصل للقوانين الجبائية على مدار السنوات وتعديل عليها بما يواكب التغيرات البيئية الحديثة.
- ❖ صعوبة إجراء دراسة والتسوية على عدد كبير من ملفات نظرا لإختلاف وتنوع أنشطة المكلفين.
- ❖ دقة الموضوع وصعوبته وضرورة التركيز والفحص العين الدقيق على الوثائق لاكتشاف الإلتباسات.

9. هيكل الدراسة:

للإحاطة بالموضوع ونزع اللبس مراد حول الدراسة بغية الإجابة عن إشكالية الدراسة والتوصل إلى نتائج الفرضية الصحيحة وزيادة إثراء المكتبة العلمية حول هذا الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا بأسلوب ممنهج أكاديمي إلى فصلين وخاتمة عامة فيها أهم النتائج المتوصل لها:

الفصل النظري: تم تقسيمه إلى جانبين مبحث يتناول ماهية الرقابة الجبائية على الوثائق قمنا بتزججته إلى ثلث مطالب تخلصنا فيها أهم مفاهيم الدراسة وأشكالها ومراحل تطور آليات معالجتها على الإلتزامات الجبائية المفروضة جزئنا إلى جزء

مقدمة

خاص بأهم ومطلب خاص بالدراسات السابقة التي تناولت نفس فكرة الدراسة وتوصل إلى العلاقة وحلول المتجددة من خلالها .

الفصل التطبيقي: تم تخصيصه للدراسة الميدانية لآليات التصحيح الممنهجة ومطابقة ماهو في نظري مع تطبيقي قمنا بدراسة ميدانية لدى مصلحة مركز الضرائب بولاية غرداية قدمنا مبحث خاص بالهيكل التنظيمي للمنظمة

مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية غرداية والأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية والرقابة على الوثائق، أما المبحث الثاني

تكللنا في دراسته لحالات ميدانية لنشاطات مكلفين (خدمات، إنتاجية، تجارية، أشغال وبناء) لآلية

التسوية الرقابية على الوثائق الممنهجة من قبل مركز الضرائب بغرداية، وختمنا دراستنا بنتائج عامة وجديدة ذات أفاق وأوجه مستقبلية.

الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للرقابة الجبائية
والوضع الجبائية للمكلفين بالضريبة

تمهيد:

تعتبر الجباية الأداة السيادية الأبرز في يد الدولة لتمويل الإنفاق العام وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وبغية ضمان فعالية هذا النظام، كان لازماً على الإدارة الجبائية إرساء آليات رقابية دقيقة تضمن تحصيل الحقوق الضريبية وصون الخزينة العمومية من التلاعبات والتهرب.

ومن منطلق الدراسة برزت الرقابة الجبائية الداخلية كحجر زاوية في حوكمة الأداء الإداري، فهي لا تقتصر على كونها أداة لزجر المخالفات، بل تتعدى ذلك لتكون نظاماً متكاملًا من الضوابط والمعايير التي تهدف إلى تقييم مدى امتثال المكلفين لالتزاماتهم القانونية، وضمان سلامة الإجراءات المتخذة من طرف المصالح الجبائية.

تكتسي دراسة الرقابة الجبائية الداخلية أهمية بالغة بالنظر إلى التحولات الراهنة التي تشهدها النظم المالية، حيث انتقلت من المقاربة التقليدية القائمة على التفتيش البسيط إلى مقاربة حديثة تركز على إدارة المخاطر الجبائية وتعزيز الأمن القانوني.

وقد هدف البحث لتفكيك ماهية هذه الرقابة، تتبع مسارات تطورها، وتحديد الآليات المنهجية التي تضبط العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وصولاً لإستشراف سبل تفعيلها لضمان عدالة ضريبية واستقرار مالي، وعليه ستم معالجة هذا الموضوع وفق المخطط الهيكلي التالي:

• المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية الداخلية وأشكالها.

• المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية الداخلية وأشكالها.

يشكل المبحث الأول مدخلا مفاهيميا وتأسيسيا لموضوع الرقابة الجبائية الداخلية، حيث نسعى من خلاله إلى ضبط الجهاز المصطلحي المتعلق بهذا المفهوم، مع رصد التراكمات التاريخية التي ساهمت في بلورة صورته الحالية، فإن فهم الماهية يتطلب الغوص في التعريفات الإصطلاحية والقانونية، ثم الانتقال لتحليل الأطر التنظيمية التي تحكم أنواع هذه الرقابة وعلاقتها بمركز المكلف بالضريبة، وصولا إلى الأدوات الإجرائية التي تفعل هذه الرقابة على أرض الواقع.

المطلب الأول : مفاهيم حول الرقابة الجبائية الداخلية وأشكالها.

يعتبر التحديد الدقيق للمفاهيم الخطوة الأولى في أي دراسة أكاديمية رصينة، لذا يخصص هذا المطلب لاستجلاء الغموض عن مصطلح الرقابة الداخلية في الحقل الجبائي، وسنعمل في الفرع الأول على تقديم تعريف جامع للرقابة الداخلية يبرز أبعادها الإدارية والقانونية، بينما نخصص الفرع الثاني لاستعراض الحقب الزمنية والمحطات المفصلية التي مر بها هذا النظام، وكيف تحول من مجرد إجراء محاسباتي إلى نظام رقابي متكامل.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية الداخلية

التعريف الأول:

تعنى الرقابة الداخلية بأنها عملية تجرى داخل المكاتب الإدارية من قبل مفتشية الضرائب من طرف أعوان الإدارة الجبائية وعن طريق التصفح الشامل لمختلف الوثائق وتنقسم الرقابة الداخلية إلى شكلين رقابة على الوثائق ورقابة شكلية¹.

التعريف الثاني:

إعتمادا على إستخلاص الباحث (صالح حميداتو)، تعرف المراجعة الجبائية الداخلية بأنها نشاط يتم داخل المؤسسة يقوم به شخص أو عدة أشخاص بتوجيه إدارة الجبائية، من خلال طرق وآلية فحص تقنية شاملة من طرف مراجع داخلي الذي يتسم بالكفاءة الإستقلالية التامة لتكوين حكم فني وموضوعي عن دقة ومصداقية المعلومات الخاصة بالوضعية الجبائية للمؤسسة إستنادا إلى قواعد وإجراءات قانونية جبائية صارمة سارية المفعول².

¹. خليفة أسعد، الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، 2014، ص 64.

². صالح حميداتو، المراجعة الجبائية للمؤسسات إقتصادية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، 2019، ص 91.

التعريف الثالث:

أقر المشرع الجزائري الرقابة الجبائية الداخلية على أنها آلية التي تتيح للإدارة التحقق من صحة التصريحات والمستندات المقدمة، وهذا ما أبداه المشرع في المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية بقوله "تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أوحق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجور أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها¹.

التعريف الرابع:

" الرقابة الجبائية عملية تتمحور في فحص التصريحات وكل الوثائق وسجلات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين بغية التأكد من صحة المعلومات مقدمة في ملفاتهم الجبائية"².

وإستنادا إلى التعريفات السابقة، يمكن بلورة تعريف الرقابة الجبائية الداخلية أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب والأدوات التي تتبناها الإدارة الجبائية وعلى وجه الخصوص أعوان مفتشية الضرائب، قصد التحقق من صحة ومصداقية المعلومات المكتتبة والتقليل من الوقوع في المخاطر والتلاعبات التدليسية التي تهدف إلى التهرب من التشريع الجبائي، وهذا ما يعمل على حماية حقوق المؤسسة وعلى وجه الخصوص الخزينة العمومية من التملص والانحراف في دفع الضرائب والرسوم المماثلة.

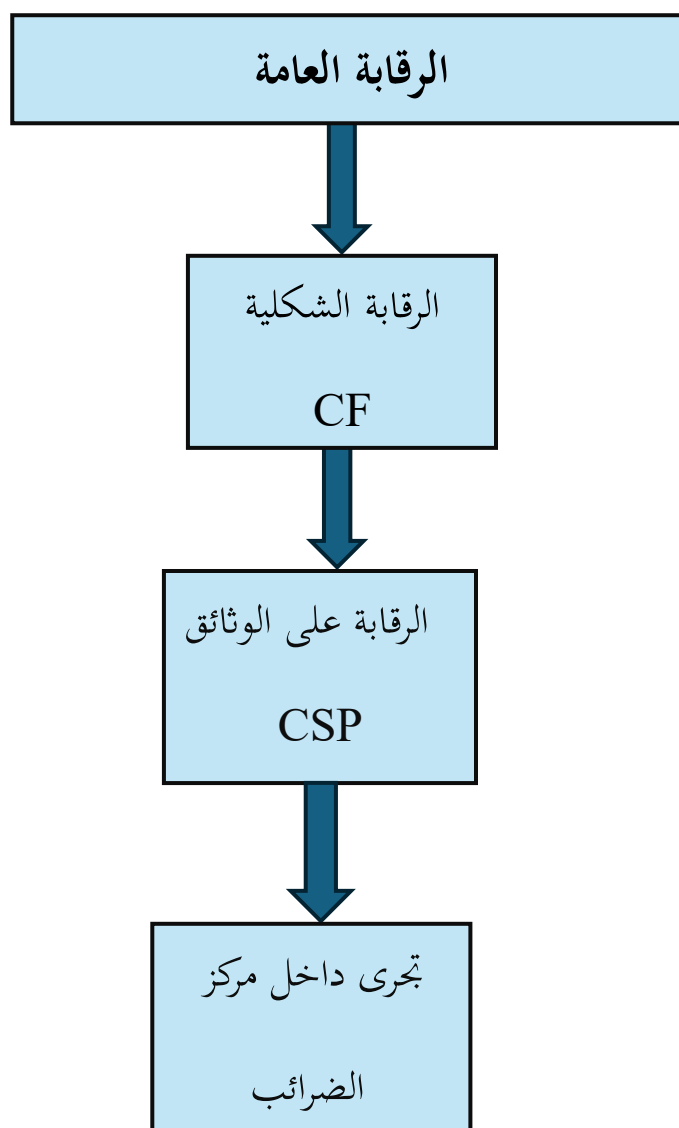
الفرع الثاني: أنواع الرقابة الجبائية الداخلية

كما أشرنا سابقا، تطور مفهوم وأهداف الرقابة الجبائية نتيجة للتغيرات في أهداف المشروعات الاقتصادية ولزيادة حجمها وتعقيد التصريحات الجبائية وسيط أساسي للتأكد من صحة وسلامة العمليات المطبقة من خلال تدخلات الرقابة التي تحدث داخل المكاتب من طرف أعوان الإدارة الجبائية في كل من مركز ومفتشية جوارية الضرائب.

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الإجراءات الجبائية، الصادر بموجب الأمر رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، المعدلة بموجب قانون المالية لسنة 2015، المادة 18، ص 9.

2. ولهي بوعلام مداخلة بعنوان نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة حالة الجزائر 2009، ملتقى الأزمة المالية والإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص 7.

الشكل (1-1) وضح الشكل العام لأنواع الرقابة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة بالمعلومات معطات من قبل مركز الضرائب لولاية غرداية

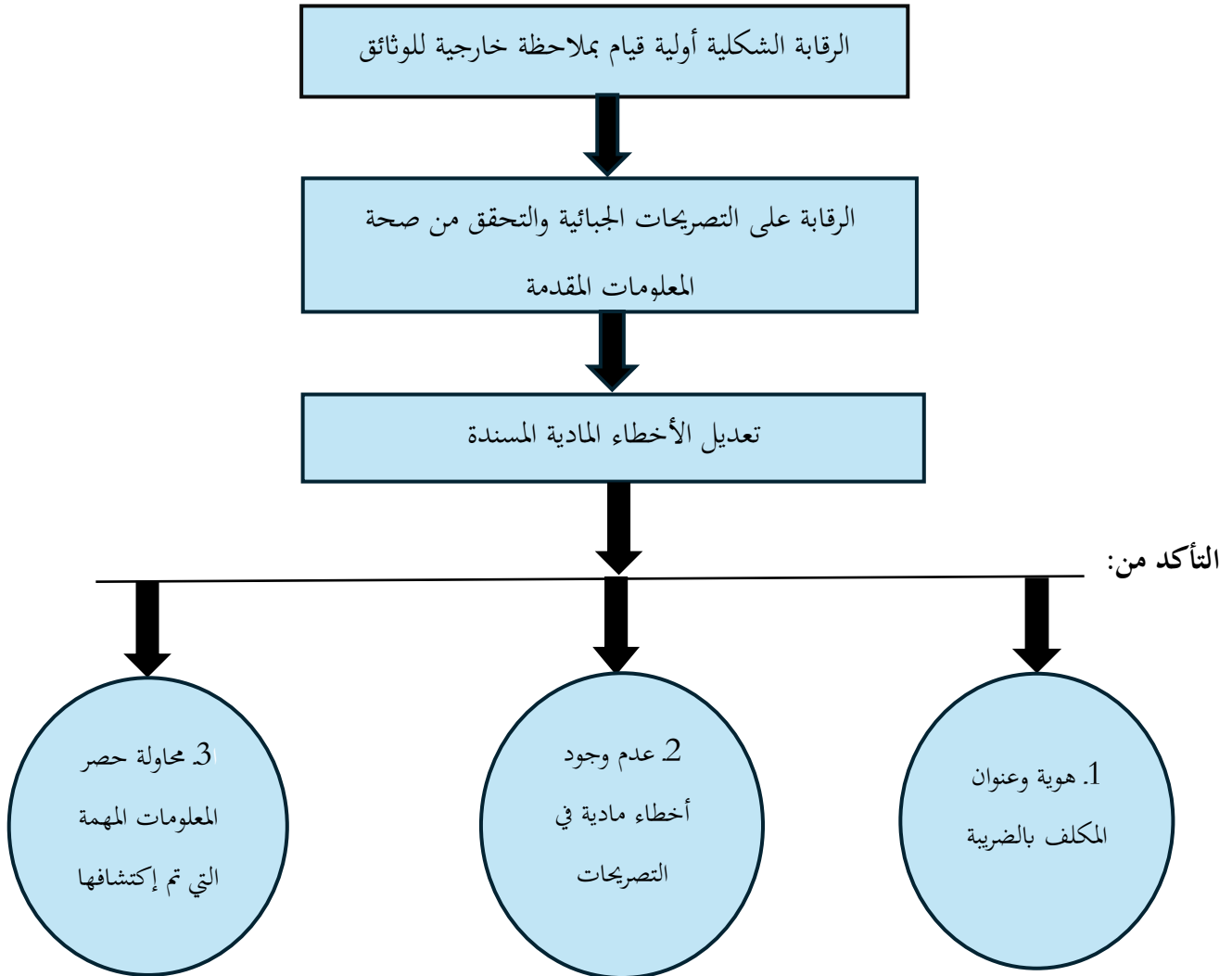
أ- الرقابة الشكلية (C.F):

تتم هذه العملية على مستوى المصلحة المختصة وتابعة لممارسة النشاط الخاضعة للضريبة داخل مفتشية الضرائب للإدارة الجبائية، وذلك بالتأكد من هوية وعنوان المكلف ومن عدم وجود أخطاء مادية داخل التصريحات، ولا يعتبر إنجاز هذا النوع من الرقابة ضروريا لحجم الملفات الجبائية الضخمة وغياب وجود متابعة دقيقة من مصالح.

المركزية لهذا النوع وإدعاء بعدم وجود وسائل بشرية للقيام بهذا النوع من الرقابة رغم ان هذه الخطوة لا تتطلب كفاءة مهنية عالية، باعتبارها مرحلة تحضيرية بسيطة للرقابة على الوثائق¹.

يوضح الشكل التالي مراحل قيام الرقابة الشكلية:

الشكل (1-2): يلخص المراحل الرقابة الشكلية



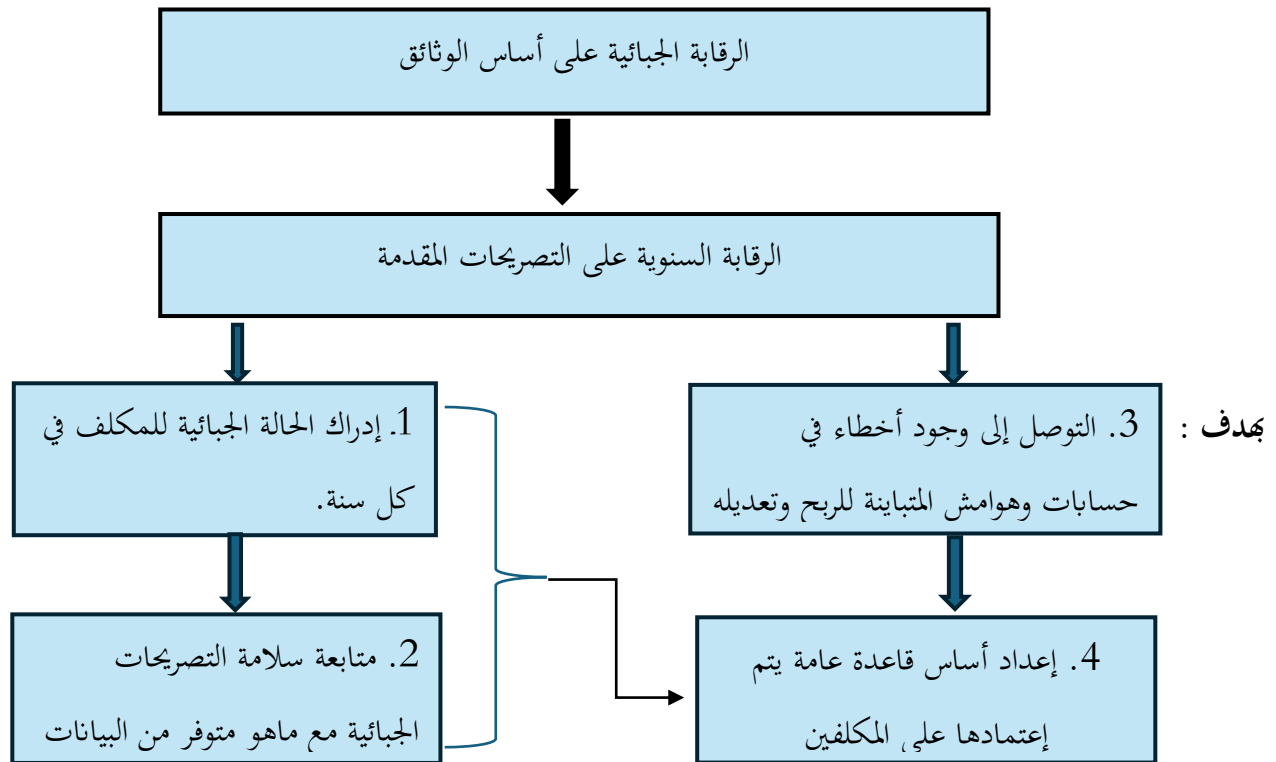
المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على منصور بن عمارة، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص37.

1. د. بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص36 و37.

ب- الرقابة على أساس الوثائق (C.S.P):

تتم داخل مكاتب مفتشية الضرائب حيث يقوم المفتش بمراقبة التصريحات المقدمة على وجه المضمون وطلب توضيحات وتبريرات كتابية وشفوية إن لزم الأمر، في حالة رفض المكلف إصغاء والإجابة عن التعليمات والملاحظات المقدمة من طرف المفتش يتم الطلب منه كتابة وثيقة (C₂)، موضحا فيها بصريح العبارة أهم النقاط المسندة من المفتش خلال 30 يوم يقوم المفتش بإرسال إشعار (C₄) للمكلف بالضريبة لتبيان وإعادة توثيق التصريحات مع الإرتكاز على ذكر أهم أسس الإخضاع الضريبي وحساب الضريبة وأهم أسباب وقوانين الضرائب، إرسال دعوة إلى المكلف بتقديم ملاحظات في مدة لا تتجاوز 30 يوم في حالة عدم رد المكلف هذا يعني قبول ضمني ويعمل على إصدار جدول تسوية مع مراعاة حق المعني بأي رفض أو إعتراض، في حالة أن المكلف لم يدعم التصريحات بوثائق ومعلومات منصوص عليها في المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تعتبر محل تصحيح تلقائي¹.

الشكل (1-3): يوضح مراحل الرقابة على الوثائق



المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على منصور بن عمارة، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، دار هومة، الجزائر،

2016، ص 42

¹ - مرجع سبق ذكره، ص 39.

المطلب الثاني: مراحل الرقابة الجبائية على الوثائق والالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة :

الفرع الأول: مراحل التطور الرقابة الجبائية الداخلية:

كما أشرنا سابقا، تطور مفهوم وأهداف الرقابة نتيجة للتغيرات في أشكال المشروعات الاقتصادية ولزيادة حجمها وتعقيد الإجراءات والعمليات الحسابية وتنوعها، وشهد مفهوم الرقابة على الوثائق ثمنية مراحل من التطور:

❖ المرحلة الأولى:

تعتبر هذه المرحلة أساس الرقابة الجبائية، حيث يتم فيها تحديد الملفات الملزمة في عملية التدقيق التي تساهم في المراجعة بالكشف عن وجود أخطاء وتلاعبات تتمثل عن:

عدم التصريح من قبل المكلفين بالضريبة.

الإستفادة من الإمتيازات الجبائية.

كشوف عن معلومات وبيانات مالية وجبائية

عدم توافق رقم الأعمال المصرح به مع العتاد المقتنى.

وجود حسم مؤجل بمبالغ معتبرة.

❖ المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة، يتم إعداد برنامج الرقابة السنوي وإرساله إلى المديرية الولائية للضرائب، من خلال تحديد المكلفين بالضريبة خاضعين للرقابة وهذا بناء على الملفات الجبائية المعدة مسبقا. مع مراعاة الحد الأمثل والذي يتراوح ما بين 20% إلى 25% من تعداد المجتمع الجبائي، حيث يتضمن برنامج الرقابة مايلي:

◆ إسم المكلف

◆ العنوان

◆ طبيعة النشاط

◆ رقم الأعمال ل 4 سنوات

◆ النتيجة الجبائية لنفس الفترة

يقوم بإعداد هذا البرنامج المصلحة الرئيسية للتسيير، سواء المتعلقة بمركز الضرائب أو المركز الجواني للضرائب.

❖ المرحلة الثالثة:

تتلخص هذه المرحلة في الموافقة على برنامج الرقابة على أساس الوثائق من طرف لجنة مختصة تضم المدير الولائي للضرائب، ونائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية، إضافة إلى ذلك رئيس مكتب الرقابة الجبائية على مستوى مركز الولاية للضرائب.

بعد صدد الموافقة على برنامج الرقابة، يرسل إلى المديرية الجهوية للضرائب للمصادقة عليه وإعتماده رسميا.

❖ المرحلة الرابعة:

بعد التصديق على برنامج الرقابة على أساس الوثائق من جهات مختصة، يتم إخطار رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجوارى للضرائب بالموافقة عليه، من أجل الإنطلاق الفعلي لعملية الرقابة الداخلية، ومباشرة العملية لعملية الفحص والتدقيق الداخلي لمختلف السجلات والتصريحات الجبائية بما يتناسب مع البرنامج المحدد.

❖ المرحلة الخامسة:

بعد إخطار رئيس مركز الضرائب تقوم بعمل مصلحة الرقابة على قيام بإرسال وثيقة طلب المعلومات حول التي وجد فيها لبس وإلتماس أو تضخيم للمبالغ في جدول حسابات النتائج C2 ، يمنح للمكلف أجل 30 يوم من تاريخ الاستلام، لإحضاره للوثائق وسجلات المحاسبية اللازمة من أجل تبرير وتصحيح العناصر التي تم الإشارة إليها في وثيقة طلب المعلومات.

❖ المرحلة السادسة:

يتجلى في هذه المرحلة تطبيق إجراء الرقابة الجبائية المكتتة على الوثائق والملفات اللازمة بعد تحضيرها وفق المبادئ وإجراءات محاسبية وجبائية متسلسلة بصفة غير معمقة تحترم الجانب التشريعي.

في حالة إكتشاف فوارق وتضليلات يتم إعادة عملية التسوية الجبائية عبر C4 وثيقة التسوية الأولية C4Pre عندما لا يتم الرد على الوثائق يخضع المكلف للإخضاع التلقائي طبق لأحكام المادة 43 من قانون الإجراءات الجبائية، يمنح للمكلف أجل 30 يوم من تاريخ الاستلام للرد على التسوية الصادرة في حقه طبقا لما جاءت به المادة 59 في قانون المالية لسنة 2002.

❖ المرحلة السابعة:

في هذه المرحلة وبعد القيام المكلف بالرد على وثيقة التسوية الأولية C4Pre، يتم إعداد وثيقة التسوية النهائية (C4Bis, C4Pre).

- عند قبول التبريرات المقدمة من قبل المكلفين بعد إجراء التسوية وتعديل الكشوفات سواء كلياً أو جزئياً

يتم تطبيق الإجراءات كالأتي:

1- القبول الكلي:

خلال هذه الحالة يتم إلغاء التسوية الصادرة في حق المكلف بالقيام بتصميم وثيقة الإلغاء (C4 Abon done)، وإرسالها إلى عنوان المكلف.

2- القبول الجزئي:

يتم إعداد وثيقة التسوية النهائية C4Bis أو C4Definitive، وإرسالها إلى المكلف، تعتبر هذه التسوية نهائية مؤقتة.

❖ المرحلة الثامنة:

في الأخير وبعد إصدار وثيقة التسوية النهائية، يمنح للمكلف أجل 10 أيام، في حالة وجود إثباتات جديدة قبل تأسيس الجدول الضريبي الإضافي، في حالة صدور الجدول الضريبي، لا يمكن للمكلف تقديم تبريرات، حيث يحق له اللجوء إلى الطعن لدى مدير الضرائب طبقاً لأحكام نصوص المواد 70 و 72 من قبل الإدارة الجبائية¹.

الفرع الثاني: الإلتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة:

تنتقل العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من حيز "الاختيار للإلزام القانوني"، وتتمحور تلك الإلتزامات في الجوانب التالية:

✓ الإلتزام بالتصريح والشفافية:

تقوم معظم الأنظمة الجبائية الحديثة على نظام "التصريح الذاتي"، حيث يقع عبء إثبات المادة الخاضعة للضريبة على عاتق المكلف وليس الإدارة، حيث يلتزم المكلف بتقديم إقرارات دورية شهرية، فصلية، سنوية، و تتضمن رقم الأعمال، الأرباح، والعبء الضريبي، ويعتبر الإلتزام ليس مجرد إجراء وقي، بل هو إقرار قانوني بمسؤولية البيانات، وفي حالة عدم تقديم هذه التصاريح في آجالها، تفرض الإدارة نظام الفرض التلقائي حيث تقدر الإدارة الضريبة بشكل تحكيمي بدوره يضع المؤسسة في مأزق مالي يصعب الخروج منه إلا عبر مسارات الطعن الطويلة².

✓ الإلتزام بمسك دفاتر محاسبية:

لا تعترف الإدارة الجبائية بأي ادعاء مالي ما لم يكن مدعوماً بمحاسبة منتظمة ومطابقة للمعايير كالنظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر والنظام المعروف بالمعايير الدولية IFRS، الإلتزام الواقعي هنا يتمثل في مسك دفاتر قانونية دفتر

¹ - التعليم رقم 4، صادرة بتاريخ 8 ماي 2023، مديرية العامة للضرائب.

² - وفاء شيعاوي، الرقابة الجبائية و ضمانات المكلف بالضريبة، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2017، ص 290

اليومية، دفتر الجرد وحفظ الفواتير والمستندات الثبوتية لمدة لا تقل غالبا عن 10 سنوات، ويعتبر أي خلل في انتظام المحاسبة كغياب التسلسل الرقمي للفواتير وعدم واقعية العقود يعطي الحق لمصالح الضرائب في رفض المحاسبة وإعادة تقدير الضريبة بناء على معايير خارجية، بدوره يشكل أكبر خطر يواجه المكلف بالضريبة¹.

✓ الالتزام بالدفع والتحصيل:

يمثل الالتزام بدفع الضريبة ضغطا كبيرا على السيولة النقدية للمؤسسة. يجب على المكلف أداء الضريبة في مواعيدها القانونية لتجنب غرامات التأخير وزيادات التحصيل، كما يقع على عاتقه التزام إضافي يتمثل في الإقتطاع عن المصدر بالنسبة لرواتب العمال أرباح الأسهم والموردين الأجانب، حيث يشكل المكلف هنا دور الوسيط بين الخزينة العامة والمكلف الفعلي، وأي تقصير لهذا الدور يجعله مسؤولا شخصيا عن المبالغ غير المحصلة².

المطلب الثالث: طرق وآليات الرقابة على الوثائق للمكلفين بالضريبة.

تتجسد الرقابة الجبائية في جانبها التقني من خلال فحص المستندات والوثائق التي يقدمها المكلف، وهي العملية التي تخضع لميكانيزمات محددة وضوابط إجرائية صارمة، ويتناول هذا المطلب في الفرع الأول تحديد القوى الفاعلة والأطراف المعنية بتنفيذ هذه الرقابة الهياكل الإدارية المختصة، فيما يركز الفرع الثاني على شرح الآليات والمنهجيات المعتمدة لإرساء قواعد رقابية متينة تضمن صحة الأسس الضريبية المعتمدة وتكفل حقوق الخزينة والمكلف على حد سواء.

الفرع الأول: الأطراف المعنية بالرقابة:

تقع مسؤولية الرقابة الداخلية على عاتق جميع الأطراف داخل المنشأة، حيث يستخدم المرجع COSO2013 نموذج من ثلاث خطوات من أجل وصف المسؤوليات الأساسية لكل وظيفة رئيسية، وتتمحور هذه الخطوات فيما يلي:³

✓ في المرتبة الأولى نجد التنفيذيين: (مثلا المسؤولين عن الإنتاج، المبيعات... إلخ)، المطالبون بالتأكد من التصميم الجيد وحسن وحسن تشغيل نظام الرقابة الداخلية.

✓ ثانيا نجد وظائف الدعم: (مثل المكلفون بالمطابقة أمن إدارة المخاطر... إلخ) الذين يقدمون الخبرة والنصح في مجال أهداف الأداء والرقابة.

✓ ثالثا نجد وظيفة التدقيق الداخلي: التي تسمح بتقديم نظرة مستقلة، وملاحظات متنوعة بهدف تحسين وتطوير الرقابة الداخلية للمنشأة.

1- نفس المرجع والصفحة.

2 - وفاء شيعاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 291.

3 - سعيدي يحي ، محاضرة بعنوان الرقابة الداخلية 2020-2021 ، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة

محمد بوضياف ، المسيلة ، 2022، ص 31

الفرع الثاني: إجراءات تصميم نظام الرقابة الداخلية:

تتخذ المؤسسة أثناء الرقابة الجبائية على الوثائق جملة من الإجراءات لمنع حدوث تدنيسات غير مرغوب فيها وإكتشافها فور حدوثها.

- الوصول إلى توافق مشترك بين في الأهداف والغايات بين الأفراد.
- المعايير المعتمد عليها لدى هيئة الرقابة الداخلية تكون موضوعية ومحيدة كي تواكب وتعادل متطلبات وتغيرات الموظفين.
- ضبط حسن السلوك في سيرورة العمل والتقيد لتحسين إنتاجية العمال ورفع مستوى العمل.
- التكيف في آلية العمل طبقا للتغيرات المحدثة.

1-عوائق الرقابة الداخلية:

- * صعوبة تقدير الأخطاء والسهوات المكلفين الجسيمة.
- * فشل نظام الرقابة الجبائية على الوثائق في كشف التحايلات وغلاطات مفتعلة مشتركة التطبيق من قبل عدد من مكلفين.

* تمييز الإدارة الجبائية في تعاملها مع ملفات بعض لبعض الزبائن والموردين مثل تجاوز حد المبيعات المؤجل.

2- تصميم أنظمة رقابية للتصدي للمخاطر السائدة:

- * التخلص الإدارة الجبائية من بعض المحفزات التي تسبب تورط الموظفين في الغش والتهرب.
- * إتخاذ آليات ردع وإجراءات تأديبية بحق الأفراد غير المنضبطين¹.

الفرع الثالث: آليات إرساء أسس الرقابة الجبائية على الوثائق:

1- تقييم المحيط الداخلي:

يجب ان يكون العاملون داخل المنظمة مقتنعين بموضوع الرقابة الداخلية و يسعون الى تكريسها، و هذا على كل مستويات الهرم التنظيمي لأن هذا الأمر يتطلب مساهمة الجميع في وضع لبنته و ان تعذر ذلك على الإدارة و أصحاب القرار ان يقوموا بدورات تكوينية و تحسيسية للإفادة، وتحديد ضوابط الرقابة الداخلية محددة. ما يقصد بهذه العبارة هو تحديد أنشطة الرقابة التي سوف تستعملها المؤسسة من أجل بلوغ أهدافها، فأنشطة الرقابة غير متناهية و تختلف من مؤسسة الى أخرى من قطاع الى آخر و من ومن الى آخر، بالرغم من هذا التنوع الصريح يترتب على المؤسسة ان تركز على أنشطة الرقابة التي تليق بنشاطها، بحجمها و بخصائصها. و غالبا ما تصنف أنواع الرقابة المعتمدة الى ثلاثة²:

1- د. لباس قلاب ذبيح، نظام الرقابة الداخلي، محاسبة، جامعة قلمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2025، ص28 و 29.

2 - Jacques Renard, Théorie et Pratique de l'audit Interne, Edition Eyrolles, France, 2016, P119, P120

◆ الرقابة المخصصة: تقييم المهام، كلمات المرور، إجراءات أمنية.

◆ الرقابة الكاشفة: تحقق من تقارير التسويات

◆ الرقابة التوجيهية: إجراءات مكتوبة، تكوين، تأشيرة بالسماح

حسب رأينا من أجل تحديد هذه الضوابط يجب العمل على احترام المراحل الأربعة التالية: ¹

◆ المرحلة الأولى: وضع هيكل تنظيمي عقلاني للعمل الضروري، يسمح بتحقيق أهداف المنشأة و يتفادى به المخاطر الخارجية.

◆ المرحلة الثانية: وصف جميع الوظائف الموضوعية حسب أهميتها و تجسيدها بدليل، كما يعمل على تحديد المخاطر الكامنة بالنشاط و يصف مدى تأثيرها على المؤسسة : ضعيف، متوسط، كبير.

◆ المرحلة الثالثة: وضع إجراءات تسييرية واضحة المعالم حتى لا يوقع خلط في المهام و لا تداخل في الصلاحيات كما يحدد ضمن الوظائف (عمل مراقبي آليات تفاديها او الحد منها).

◆ المرحلة الرابعة: التأهيل، بعد وصف الوظائف وضبط الإجراءات التسييرية الملائمة لها، لم يبقى سوى تأهيل عمليات الرقابة الملازمة لها وفق الأهداف الوسائل، نظام المعلومات القائم، التنظيم مناهج، إجراءات و الإشراف.

2. التحقق من الإتساق:

سيتم تجميع كل جهاز محدد في عائلته أي شيء متعلق بالأهداف بالوسائل الخ... وبالتالي سنقوم بالتحقق من صحة الآلية المحددة للتأكد من توافقها مع بعضها البعض ²:

* الوظائف المصنفة كأهداف تدخل في خانة الأهداف المراد الوصول اليه،

* الوظائف المصنفة كوسائل تعمل على تحقيق الأهداف المسطرة،

* الوظائف المصنفة كنظام اعلام او توجيهية pilotage فتعمل على قياس تحقق الأهداف. انطلاقا من هذا التجميع يتبين ان هناك حالتين:

• الحالة الأولى: يتجلى ان هناك عدم تلائم المهام مع ما هو مسطر، في هذه الحالة نعود الى المراحل الأولى المرتبطة بفهم المؤسسة و نشاطها وإعادة صياغة الوظائف التي تتماشى.

• الحالة الثانية: يظهر لنا أن هناك أن وظائف الرقابة الداخلية نوع ما منعدمة بحكم نسيان ادراج مهام تلبي المهام المنشودة او عكس ذلك نجد ان هناك فائض في وظائف الرقابة الداخلية بحكم رغبة مصمم النظام في الحصول على التأكيد الكامل من خلال الإجراءات الموضوعية و هذا مما يتولد عنه تلقائيا شلل في تأدية المهام و بيروقراطية مخدلة و

1 - Ibid, P177-185

2 - وفاء الشيعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

تعقيدا للأمور. في كلتا الحالتين يجب دائما النظر وإعادة النظر في المنظومة الموضوعية حتى يتوصل الكيان من الإحراز على نظام رقابة داخلية فعال و منتظم.

◆ حتى و ان تجلت نقائص فيه فعمليات التقييم التي يخضع لها مع وظيفة المراجعة الداخلية.

◆ ان وجدت أو اللجوء الى خدمات الخارجية للحصول على تقييم مستمر.

◆ في الدراسة الميدانية غالبية مراح الإرساء لا تتجلى للعيان، فالأشغال غالبا ما تكون مجردة و غير مادية و ما يتبين منها النواتج مخاض العمل المنجز الذي يتولد عنه التنظيم الهيكلي، تحديد الوظائف، وصف المناصب و دليل الإجراءات التسييرية¹.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي إشتكت في موضوعنا من مختلف جوانب الدراسة، ثم نتوصل إلى جملة من الإختلافات من حيث المضمون التي توصلت إليها الدراسات السابقة وتطرق لها دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية.

يمكننا تقديم عدد من الدراسات الوطنية التي تناولت موضوع الرقابة الجبائية والمكلف بالضريبة ونعرضها كالتالي:

1. سعدي عبد الحليم، 2017، ضمانات المكلف بالضريبة أثناء تحقيقات الرقابة الجبائية.

نوع الدراسة: مقال علمي تم نشره في مجلة علمية، جامعة الإخوة قسنطينة¹، الجزائر.

إشكالية الدراسة: كيف تأثر ضمانات المكلف بالضريبة أثناء التحقيقات الرقابة الجبائية ؟

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى توسيع سلطات الإدارة الجبائية في مجال التحقيقات المحاسبية، كان لازم على المشرع إحاطة المكلف بالضريبة بضمانات فعالة من أجل تكريس حقه في دفاع بإلزام إدارة الضرائب قبل الشروع في أي إجراء من إجراءات التحقيق بواجب الإعلام المسبق للمكلف بإخضاعه للرقابة المحاسبية وضمان الحق في المناقشة أو المعارضة الشفاهية أو الكتابية أثناء عملية التحقيق من جهة أخرى الحق في إعلام المسبق.

1- نفس المرجع والصفحة ص 49.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى إعتبار هتين الوصيلتين من أهم الضمانات التي أنيط بهما المكلف بالضريبة في مواجهة المحققين وتم تكريسهما في كل التشريعات دول العالم مع الفارق من حيث الفعالية والتأكيد والوضوح من تشريع إلى آخر، وعلى غرار التشريعات الدولية، حاول المشرع الجبائي الجزائري تعزيز هذين الضمانين من خلال نص المواد 71، 71 مكرر والمادة 70 من قانون الإجراءات الجبائية، غير أن القراءة المعمقة للنصوص كشفت قصور وعدم فعالية الضمانات وبالتالي التوصل إلى النتائج التالية:

تمكين الإدارة من حق الرقابة الجبائية والتي من شأنها حرمان المكلف بالضريبة من اعلام مسبق حقيقي لتحضير دفاعه قبل اي تحقيق في محاسبته، كما ان حقه في مناقشة معارضة وإن حاول المشرع تكريسه في عدة نصوص، غير انه ضل اجراء خاضع لإرادة المحققين من حيث إعلامه، تتحكم فيه عوامل نفسية وثقافية أكثر منها قانونية.

2. دراسة لجناف عبد الرزاق 2018، دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري -دراسة حالة نيابة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة.

نوع الدراسة: مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسللي عبد الله، تيبازة.

إشكالية الدراسة: كيف تساهم الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري ؟

منهجية الدراسة: إعتد الباحث في دراسة النظرية على المنهج الوصفي التحليلي، مع الإعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة لدى نيابة مديرية الرقابة الجبائية لولاية تيبازة.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري، لتحقيق هذه الدراسة قام الباحث بدراسة آلية التدقيق الداخلي لنيابة مديرية الرقابة الجبائية بولاية تيبازة وهي الدراسة الوحيدة التي قامت بها المفتشية العامة للمصالح الجبائية، الممثلة في مفتشية الجهوية للمصالح الجبائية بالبلدية.

نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة أن الرقابة الجبائية ليست فقط كأداة للحد من ظاهرة الغش الجبائي ولكنها محدّد الرئيسي لتحسين أداة النظام الجبائي في الجزائر، لتفادي المخالفات والأخطاء الجبائية التي قد يقع فيها المكلف بالضريبة مستقبلا.

3. دراسة سومية تومي ، منصور بن عمارة، دور الرقابة الجبائية في مكافحة السلوكات الجبائية المنحرفة للمكلفين بالضريبة في ظل ، علاقة الارتباط القوية بين القانون المحاسبي والقانون الجبائي: دراسة حالة الجزائر، 2020

نوع الدراسة: مذكرة ماستر لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تخصص محاسبة وجباية.

إشكالية الدراسة: فيما يتمثل دور الرقابة الجبائية في مكافحة السلوكات الجبائية المنحرفة في ظل الارتباط القوي بين القانون المحاسبي والقانون الجبائي ؟

منهجية الدراسة: إعتد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، ودراسة حالة ميدانية باستخدام أدوات إحصائية برنامج SPSS لتحليل البيانات المتوصل لها.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الجبائية في مكافحة السلوكات المنحرفة للمكلفين بالضريبة خاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد أوصت الدراسة بضرورة التأطير الصارم للتشريعات الجبائية مع ضرورة اعتماد إطار تصوري للجباية يأخذ بعين الاعتبار جميع التغيرات الواردة في النظام المحاسبي المالي وتبني تعاريف واضحة من منظور جبائي ومحاسبي في آن واحد وتوفير الدليل المنهجي لهذه التعديلات.

نتائج الدراسة:

سمح الارتباط القوي بين النظام المحاسبي الجديد والإجراءات القانونية الجبائية إلى كشف الدقيق عن التلاعبات والسلوكات المنحرفة للمكلفين.

4. دراسة حابي عبد اللطيف ، بن لدغم محمد ، 2025 ، التصريحات الجبائية الإلكترونية: الية فعالة

لتعزيز الشفافية في الرقابة الجبائية- دراسة تحليلية-

نوع الدراسة: مقال علمي تم نشره في مجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان أبو بكر بالقايد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إشكالية الدراسة: مامدى مساهمة التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز وتطوير الشفافية في الرقابة الجبائية ؟

منهجية الدراسة: إنتهج الباحث المنهج التحليلي والوصفي، ودراسة تحليلية للتصريحات الجبائية الرقمية ومقارنتها بالأدوات التقليدية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى استكشاف وتبيان دور نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز شفافية وكفاءة الرقابة الجبائية في الجزائر، في سياق التحولات التكنولوجية والرقمية التي أسهمت في دفع عجلة تحديث الإدارة الجبائية، ركزت الدراسة على أهمية الانتقال من النمط التقليدي للإدارة إلى النمط الإلكتروني، بما يشمل التصريحات والدفع الإلكتروني، لتسهيل عمليات التسيير والرقابة وتعزيز العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية يعزز فعالية الرقابة من خلال معالجة المعلومات بسرعة وكفاءة، مما يساهم في تقليل ظاهري الغش والتهرب الضريبي وتحسين أداء الإدارة الجبائية. ومع ذلك، تبين أن النظام الحالي يقتصر على الرقابة الشكلية، مما يعوق الاستفادة الكاملة من إمكانياته، إضافة إلى أن عدم شمولية التصريحات الإلكترونية يقلل من كفاءته في تحقيق أهداف الرقابة الجبائية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. دراسة : K. Hung Chan, Phyllis L. L. Mo "The Impact of Firm Characteristics on Book-Tax-Conforming and Book-Tax-Difference Audit Adjustments", 2002.

نوع الدراسة: مقال علمي تم نشره في مجلة أكاديمية The Accounting Review.

إشكالية الدراسة: مامدى تأثير خصائص المؤسسة على التوافق بين المحاسبة والضرائب والتعديلات التدقيقية للفروقات بين الدفاتر المحاسبية والضريبية ؟

منهجية الدراسة: إعتد الباحثين في دراستهما على المنهج التجريبي الأرشيفي لتحليل بيانات المراجعات الضريبية الفعلية المسجلة في أرشيف الإدارة الضريبية، بإستخدام أسلوب تحليل الإنحدار لإختبار العلاقة بين الشركات وأنواع مخالفات الضريبية.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أداة تحليلية لتفكيك تعديلات المراجعة إلى نوعين: تعديلات متوافقة مع الدفاتر وتعديلات مختلفة عن الدفاتر بإستخدام بيانات المراجعة الضريبية الأرشيفية كأداة رئيسية.

نتائج الدراسة: أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الموجهة للتصدير والشركات ذات التقنية العالية لديها تعديلات متوافقة مع دفاتر أكبر، والتعديلات المختلفة عن الدفاتر الأصغر، مقارنة بالشركات الموجهة للسوق المحلية والشركات غير التقنية. يفسر الباحثون هذه النتيجة من خلال المفاضلة بين التكاليف الضريبية والغير ضريبية التي تواجهها هذه الشركات عند قيامها بتقليل الإبلاغ عن كل من الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، هذا يعني أن الشركات المصدرة وعالية التقنية تفضل إرتكاب أخطاء فنية في التصنيف المحاسبي بدلا من الإنخراط في التهرب الضريبي الصريح.

2. **Henrik Jacobsen Kleven, Martin B. Knudsen, Claus**

Thustrup Kreiner, Søren Pedersen, Emmanuel Saez, 2011.

نوع الدراسة: مقال علمي تم نشره في مجلة Econometrica، 2011، جامعة كوبنهاغن كلية العلوم الاجتماعية وجامعة كاليفورنيا قسم الإقتصاد وكلية لندن للإقتصاد.

إشكالية الدراسة: هل المكلفين بالضريبة غير راغبين أم غير قادرين على الغش الضريبي ؟

منهجية الدراسة: إنتهج الباحث في دراسته المنهج التجريبي الميداني.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إستخدام التوزيع العشوائي للمكلفين إلى مجموعتين: مجموعة خضعت لمراجعة شاملة ومجموعة لم تخضع للمراجعة وهذا كان في سنة الأساس. كما تم إرسال رسائل تحديد بالمراجعة بشكل عشوائي في السنة التالية، وتحليل البيانات والمعلومات الإدارية الضريبية بإستخدام أدوات وأساليب إحصائية ونموذج الإنحدار. كما تم إستخدام بيانات من مراجعة فعلية وتجربة واقعية. شملت عينة الدراسة أكثر من 40000 مكلف

بضريبة الدخل في الدنمارك، تم إختيارهم بطريقة طبقية، قسمت العينة بطريقة عشوائية إلى نصفين متماثلين: خضع النصف الأول إلى مراجعة شاملة والنصف الثاني لم يتم إخضاعه للمراجعة عمدا.

نتائج الدراسة: بلغت نسبة التهرب الضريبي 0,3% بالنسبة للدخل الخاضع للتبليغ من الطرف الثالث، في المقابل بلغت نسبة الدخل المصرح به من طرف المكلفون 37%، بإعتبار أن 95% من إجمالي الدخل يخضع للتبليغ من

طرف ثالث، فإن معدل التهرب الضريبي إجمالي يبقى متوازعا جدا، وعليه إن المراجعات السابقة تعمل على زيادة كبيرة في معدل الدخل المصرح به شخصيا، وبالتالي تحديث المكلفين لمعتقداتهم حول احتمالية إكتشاف المخالفة بناء على تجربتهم مع المراجعة، كان لرسائل المراجعة بالتهديد تأثير إيجابي معنوي على الدخل المصرح به شخصيا.

3. Laura Pagani, Gabriele Mazzolini, Alessandro Santoro, "The deterrence effect of real-world operational tax audits on self-employed taxpayers, Italy, 2022.

نوع الدراسة: مقال علمي تم نشره في مجلة Research Article، جامعة ميلانو بيكوكا، إيطاليا، 2022.

إشكالية الدراسة: كيف يساهم تأثير الردعي لعمليات التدقيق الضريبي على المكلفين بالضريبة لحسابهم الخاص ؟

منهجية الدراسة: إعتد الباحث على المنهج التجريبي مقارنات فروق الفروقات.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى إستخدام مجموعة من البيانات الكبيرة لقرارات الضريبة الإدارية مع معلومات تدقيق الضريبي، بمقارنة لفروق الفرق في التأثير الثابت مع عينة متطابقة مسبقا من دافعي الضرائب غير خاضعين للتدقيق، غرض قياس التأثير الضريبي في العالم الحقيقي على سلوك الضريبي الناجم لعينة كبيرة من مكلفين بالضريبة في إيطاليا، حيث تبين أن عمليات التدقيق التشغيلية لا تعاني من كون الخاضعين للضرائب يدركون أنه تم إختيارهم عشوائيا، حيث أن عمليات التدقيق المحدثة دلالة على معادلات تدقيق حقيقية من قبل المكلفين.

نتائج الدراسة: توصلت نتائج الدراسة إلى التأثير الإيجابي والدائم لعمليات التدقيق على الدخل مبلغ عنه لاحقا، مع عدم زيادة المعنيتين بالضرائب من الإمتثال الضريبي عند عدم قيام السلطات الضريبية بتقييم دخل إضافي إيجابي.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية

بعد استعراضنا لنخبة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، تعتبر الدراسات السابقة مرجع ذو مجالات واسعة يستفاد منه في جمع المعلومات اللازمة لبناء الجانب النظري لدراستنا الحالية، كما أن التطرق إلى إطار تطبيقي الذي توصلت إليه دراسات أعان على ضبط متغيرات التي واجهت الحالة الميدانية الحالية وهذا مايدلي وجود أوجه تشابه وإختلاف في عدة نواحي ميزت دراساتنا عن الدراسات السابقة، يمكننا التعقيب عليها من خلال الجدول التالي:

جدول 1 الجدول رقم (1-1) يوضح الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية

الدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
الفرع الأول: مقارنة الدراسات الوطنية بالدراسة الحالية:		
1. سعدي عبد الحليم	تشترك الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة من حيث الموضوع وهو الرقابة الجبائية، وتمحور هدف كل منهما في إمتثال المكلف بالضريبة أمام التشريع الجبائي ما يساهم في حماية حقوق المكلف والإدارة الجبائية، من حيث المنهج المتبع إعتداد الجانب التحليلي وقانوني لدراسة المشكلة.	تجلت الدراسة الحالية في إرتكازها على دراسة تصحيح الوضعية الجبائية للمكلف عن طريق تتبع آلية الرقابة على الوثائق في مركز الضرائب بغرداية، بينما إكتفت الدراسة السابقة بتتبع عملية التحقيق القانوني بوجود ضمانات فعالة بالإعتماد على منهج الوصفي.
2. لجناف عبد الرزاق	تطابقت كلتا الدراستين من حيث الهدف في تعزيز تطوير الوضعية الجبائية والحد من التلاعبات والأخطاء، كما أن كلاهما عبارة عن دراسة حالة ميدانية.	إرتكزت دراسة لجناف على دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري، دراسة حالة مديرية الرقابة الجبائية في تيبازة، أما الدراسة الحالية تمحورت حول تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين دراسة حالة لدى مفتشية الضرائب بمركز الضرائب غرداية.
3. سومية تومي	تهدف كلتا الدراستين في مكافحة الأخطاء والتلاعبات الجبائية للمكلف والحد منها، كلاهما إعتد المنهج التحليلي الوصفي.	كانت طبيعة الدراسة السابقة هي دراسة إحصائية بإستعمال برنامج SPSS بينما دراستنا كانت دراسة ميدانية إعتمدت على ملاحظة ومقابلة وتطبيق ماميزها عن الدراسة السابقة.
4. حايي عبد اللطيف	توافقت كلتا الدراستين من ناحية الهدف في السعي إلى تطوير فعالية الرقابة الجبائية في تقليل والحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي من حيث المنهج التحليلي.	إعتمدت الدراسة السابقة على الجانب التقني والإلكتروني في مراقبة التصريحات الجبائية مايعزز شفافية وفعالية الرقابة في معالجة معلومات المصريح بها مما يزيد من أداء محاربة التهرب الضريبي، ومنه تطرق إلى جانب شكلي للرقابة وعدم شمولية التصريحات

الإلكترونية، في حين إتمدت الدراسة الحالية على طرق وآليات رقابية تقليدية للملفات والوثائق كأداة لتصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين.		
الفرع الثاني: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية:		
تطرقت الدراسة الأجنبية من حيث المنهج على المنهج التجريبي الكمي بغرض تحليل البيانات الأرشيفية لنتائج المراجعات الضريبية الفعلية والمراجعة الضريبية لشركات العالمية كبرى، دراسة دفاتر محاسبية كبرى بإستعمال تقنيات وأدوات عالية الجودة والكفاءة، ما أثمر عن تصميم برامج أكثر فعالية لإكتشاف الأخطاء. بينما تبنت الدراسة الحالية منهجية التحليل الوصفي ودراسة حالة ميدانية من حيث الهدف على تصحيح الوضعية الجبائية لمكلف بإستعمال طرق الرقابة تقليدية محلية.	تشابهت هذه الدراسة مع دراسة الحالية من حيث الهدف في كيفية التقليل من الوقوع في الأخطاء الجبائية وتعزيز الإمتثال الضريبي بمراجعة جبائية ذات فعالية، إشتراكا كذلك في المنهج التحليلي تحليل البيانات إحصائية والوصفي بوصف عملية الرقابة الجبائية ودورها في تصحيح الوضعية.	1. Khong Chani Phyllis L.L.M
عملت الدراسة الأجنبية على تطبيق المنهج التجريبي الميداني في جمع المعلومات الدراسة بأساليب وطرق عينية إحصائية، أثمرت عنه نتائج تقليل الحد من التهرب الضريبي مساهم في تحسين الإمتثال الضريبي. أما الدراسة الحالية تجلت في تحليل ملفات ووثائق جبائية لمجموعة من مكلفين طبيعين أو معنويين للتأكد من صحة تصريحاتهم الجبائية إتمدت في دراستها على منهج التحليلي وصفي ودراسة حالة مركز الضرائب ولاية غرداية.	إشتركت الدراسة الحالية مع الدراسة الأجنبية من حيث الهدف في قيام بمراجعة جبائية لآلية عمل ظاهرة التهرب الضريبي وعدم الإمتثال أمام أحكام الجبائية إشتركت كذلك في المنهج التحليلي.	2. Henrik Jacobsen kleven, Mertin B

إرتكزت الدراسة الأجنبية على إستعمال بيانات كبيرة للفحص التدقيق الضريبي بأخذ عينة كبيرة من المكلفين لدراسة الأثر الضريبي على السلوك الضريبي بإعتماد المنهج التجريبي لمقارنة فروق الفرق لمجموعتين. في مقابل تطرقت الدراسة الحالية إلى دراسات عدد من المعلومات البيانية الجبائية في عدد من الوثائق لحالات مختلفة من النشاط المكلفين ومدى إلتزامهم بالإجراءات القانونية والإلتزامات الجبائية.	إشتركت كلا الدراستين في الردع القانوني والمتابعة الجبائية للمكلفين بالضريبة، وتحليل حالات المكلفين بالضريبة.	3. Pagani, Mazzolini, Santoro
--	---	---

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المقارنة ما بين الدراسات

خلاصة:

من خلال عرض الفصل الأول، تم التطرق إلى دراسة الجانب والبعد النظري لمفهوم الرقابة الجبائية على الوثائق عام وإستندنا في هذا الموضوع إلى مجموعة من التعاريف العامة حول الرقابة الجبائية الداخلية، ماتم عنه الخروج بشرح خاص لأهميتها.

بعد عرض المراحل الرئيسية في تعداد الرقابة على أساس الوثائق والشكلية ومراجعة إجراءات آليات لاحظنا مدى تطلب وتعقيد التشريع الجبائي الجزائري بتعداد الإلتزامات وقوانين الملزمة والواجبة على المكلفين الخضوع لها، وكذا المركز الجبائي التطرق لها، ما يهدف إلى التنظيم والمحافظة على كلا الطرفين.

ثم في محصلة فحص الإعتماد على مخرجات الرقابة الجبائية على الوثائق من ناحية المضمون على إجراء عملية التسوية على حسب الفروقات الأساسية المتمثلة في كشوفات المعلومات، عدم توافق رقم الأعمال المدرج و العتاد المقتنى.

الفصل الثاني :
دراسة حالة في مركز الضرائب بغرداية.

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للرقابة الجبائية على الوثائق من حيث مفهومها، أهدافها، أسسها القانونية وإجراءات ممارستها، تأتي الدراسة التطبيقية في هذا الفصل لتجسيد مختلف الجوانب النظرية على أرض الواقع، من خلال تحليل كيفية مساهمة الرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة.

وتكتسي هذه الدراسة التطبيقية أهمية بالغة، باعتبار أن الرقابة على الوثائق تُعد من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية للكشف عن الأخطاء والتصريحات غير صحيحة، وذلك بالاستناد إلى الوثائق والمعلومات المتوفرة لديها، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر المكلف بالضريبة. كما تسمح هذه الرقابة بتدعيم مبدأ العدالة الجبائية، وضمان احترام المكلفين للالتزامات الجبائية .

سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الجوانب العملية المتعلقة بإجراءات الرقابة الجبائية على الوثائق، مع عرض حالات تطبيقية توضح آليات التصحيح الجبائي، وبيان مدى فعالية هذه الرقابة في معالجة الاختلالات الجبائية وتسوية الوضعيات الضريبية للمكلفين، إضافة إلى إبراز أهم النتائج والصعوبات التي قد تواجه الإدارة الجبائية أثناء ممارسة هذا النوع من الرقابة. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : تعريف مركز الضرائب و مهامه و هيكله التنظيمي.

المبحث الثاني : دراسة حالات تطبيقية.

المبحث الأول: تعريف مركز الضرائب ومهامه وهيكله التنظيمي

تعتبر مراكز الضرائب من الهياكل المستحدثة للإدارة الجبائية تماشيا مع تطبيق رقمنة الادارة الجبائية، وسنقوم في هذا المبحث عرض أهم المفاهيم التي جاءت في الموضوع، وإبراز مهام مركز الضرائب والمصالح المتعلقة به وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول : تعريف مركز الضرائب

هو مركز تسيير موحد يجمع تحت اشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي كانت تتكفل بها المتفشيات والقباضات والمديريات الولائية، بهذا الصدد يشكل المركز المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة و يضم :

- ✓ المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي؛
- ✓ المؤسسات غير الخاضعة لمجال مديرية كبريات المؤسسات¹؛
- ✓ الأشخاص الطبيعيون الذين تجاوز رقم أعمالهم 8.000.000 دج؛
- ✓ أنشطة التجارة بالجملة والمقاولات وبعض المهن الحرة².

كما تعتبر مراكز الضرائب من الهياكل الجديدة المستحدثة في الإدارة الجبائية، غير أنه لم يتم تعميمها بعد على كامل التراب الوطني، واقتصر وجودها على بعض الولايات، وفي انتظار تعميمها عبر ربوع الوطن تواصل مفتشيات وقباضات الضرائب عملها بصفة انتقالية في انتظار إدماجها الكلي حسب الحالة في مراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب

تعريف مركز الضرائب غرداية :

يقع بحي بوهراوة العليا يعمل تحت سلطة المديرية الولائية للضرائب بغرداية، تابع إقليميا للمديرية الجهوية للضرائب بورقلة، تم الاستلام الفعلي له في 01 أكتوبر 2019 وكان افتتاحه في الفاتح نوفمبر 2019، غير أن انطلاق العمل الفعلي به كان في جانفي 2021، اختصاصه الإقليمي يشمل تراب ولاية غرداية ب 08 دوائر و 10 بلديات. وقد تم تجهيز المركز عند افتتاحه بنظام SGF، ثم جهاز بنظام مساهمتك و هي دفع المستحقات الضريبية عن بعد من جانفي الى جويلية 2023 ، ثم جهاز المركز بنظام معلوماتي جبايتك SAP تماشيا مع مقتضيات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و التقدم في مجال التكنولوجيا و هو التصريح عن بعد و هي اخر نظام رقمنة في الادارة الجبائية في الجزائر

¹ - مديرية العلاقات العمومية والاتصال نشرة 2021، المديرية العامة للضرائب

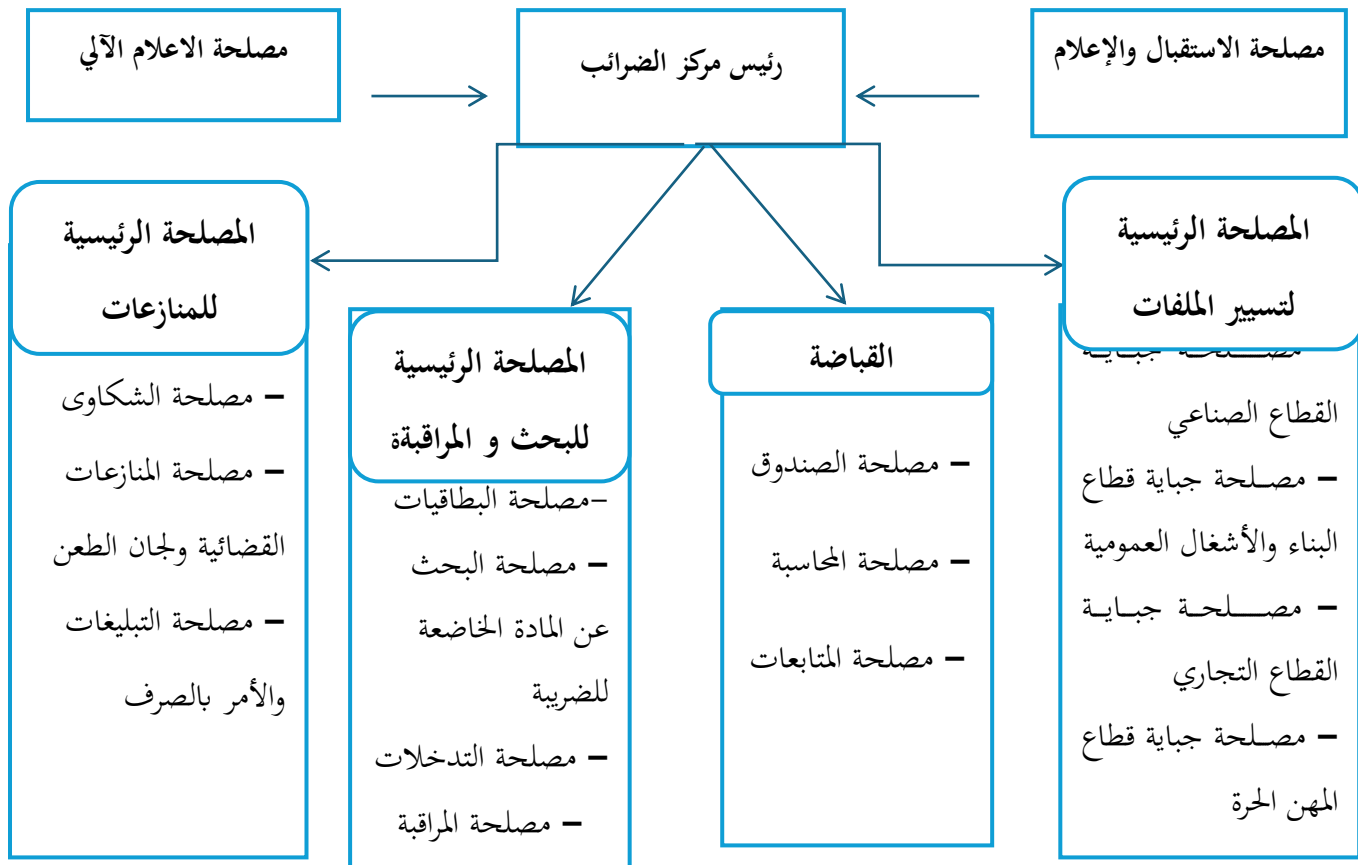
² - عن قانون المالية 2021.

المطلب الثاني : هياكل مركز الضرائب

يتكون مركز الضرائب حسب المادة 88 من الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخ 02 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق ل 29 /03/2009 من ثلاث مصالح رئيسية و قباضة و مصلحتين و هم عن نحو التالي

- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات
- المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث
- المصلحة الرئيسية للمنازعات
- القباضة
- مصلحة الاستقبال و الاعلام
- مصلحة الاعلام الآلي

الشكل رقم (2-1) هيكل تنظيمي لمركز



المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب

المطلب الثالث : مهام مركز الضرائب

ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية :

- الوعاء:

يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات، مسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية؛

- التحصيل:

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية.

- الرقابة:

- البحث عن المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات؛

- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

- المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى؛

- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛

- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة¹.

كما أن مركز الضرائب مكلف بـ:

- تسير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات

المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛

- مسك وتسير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

- مسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية

والتجارية؛

- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها؛

- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛

- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛

- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛

- تدرس الشكاوى وتعالجها؛

1 - مديرية العلاقات العامة والاتصال، مرجع سبق ذكره.

- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛

- تعوّض قروض الرسوم؛

- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛

- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيّما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛

- تنظم المواعيد وتسيرها؛

- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

يتكون مركز الضرائب من ثلاث (03) مصالح رئيسية وقبضة ومصلحتين:

1. المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف بـ:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات

الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛

- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي

للضرائب؛

- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و /أو لمراجعة المحاسبة؛

- إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على

انسجامها.

كما تعمل مصلحة تسيير الملفات على تسيير المصالح التالية:

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛

- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية ؛

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛

- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛

- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

2. المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف بالمهام الآتية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛

- اقتراح عمليات مراقبة وإنجاز المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات

المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

تعمل على تسيير:

(أ) مصلحة البطاقات والمقارنات ، وتكلف بـ:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركز للمعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

(ب) مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة¹.

(ج) مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف بـ:

- برمجة و إنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها و تحصيلها؛
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة .

(د) مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

- إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3. المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتكلف بـ:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

(أ) مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها /أو استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛

¹ - <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/269-2014-05-29-12-41-51>.

- معالجة منازعات التحصيل.

ب) مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفاي؛

- المتابعة، بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون و الشكاوى المقدمة للهيئات القضائية؛
ج) مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف بـ:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة و إلى المصالح المعنية؛

-الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛

-إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

4. القباضة: وتكلف بـ:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛

-تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛

-مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

- مصلحة الصندوق؛

-مصلحة المحاسبة؛

-مصلحة المتابعات.

5. مصلحة الاستقبال والإعلام: وتكلف بـ:

-تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

-نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بـ:

-استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛

-إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛

-الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المبحث الثاني : دراسة حالات تطبيقية

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي، كأحد أولوياتها الأساسية، بالإعتماد على تكنولوجيا مبتكرة على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحكومتها لهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة، من بين أنظمة المعلومات التي استحدثتها المديرية العامة للضرائب، بالتعاون مع المتعامل الاسباني (indra sitema) نجد النظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك" والذي تم إطلاقه في أوت 2018 والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية، وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي.

تعريف النظام المعلوماتي الجبائي : SAP هو نظام معلوماتي ألماني حديث النشأة يعرف باسم SYSTEME APPLICATION ET PRODUCTION، وكان موجها للشركات بصفة عامة، وجاء هذا النظام الجديد الذي بدأ تطبيقه في شهر أوت 2018 ليحل محل النظام السابق المسمى SGF الذي تم إنهاء العمل به في شهر جويلية 2018، هذا النظام عند تطبيقه سيوفر عديد المزايا سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمكلفين بالضريبة، الذي سيوفر عليهم عناء التنقل إلى مراكز الضرائب و يصبح بإمكانهم تقديم تصريحاتهم الشهرية (G50) عن بعد "إلكترونيا" باستخدام اسم المستخدم وكلمة السر وبهذا سنشهد عملية الانتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية؛

كما أن النظام المعلوماتي تم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي المديرية العامة للضرائب ومختلف مصالحها المتمثلة في مراكز الضرائب المراكز الجوية على مستوى القطر الوطني وتم أيضا إدراج الشركات فيه ابتداء من تاريخ 01/09/2018، على مستوى الولايات النموذجية، فهو نظام يركز على الحل المعلوماتي ERP مع برمجية العناصر التالية :

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب؛ تنظيم نظام المعلومات SAP من أجل دراسة طلبات وتصريحات المكلفين عن بعد ومتابعتها وضعت المديرية العامة للضرائب تحت تصرف الإدارة الجبائية نظام التطبيق والإنتاج SAP لتطوير بعض الإجراءات الجبائية وجعلها تتم بصورة آلية وآنية وقليلة الأخطاء الامر الذي ساعد في معالجة التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة ومصالح المركز.

جدول 2 الجدول (1-2) عدد المكلفين للنظام الحقيقي لمركز ولاية غرداية

المجموع	الاشخاص المعنويين المتوقفين عن النشاط	الاشخاص الطبيعيين المتوقفين عن نشاط	الاشخاص المعنويين	الاشخاص الطبيعيين	
4156	70	23	1500	2656	2024
4810	08	76	1688	3122	2025
4873	16	19	1669	3204	2026

المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مركز الضرائب

المطلب الأول: الحالة التطبيقية الأولى

الجدول رقم (2-2): البطاقة التقنية للمؤسسة قيد الرقابة

التسمية التجارية للمؤسسة: AJ
المقر الاجتماعي للمؤسسة : سيد مبارك السودان - بريان .
نشاط المؤسسة : انتاجي
الطبيعة القانونية للمؤسسة : شخص معنوي.
رأس مال المؤسسة : 200.000 دج
تاريخ النشأة: 2016/05/8 .
بداية النشاط تصريح بالوجود: 2016/05/11
عدد العمال: 03

الشكل (2-3) البطاقة التقنية للحالة رقم 01

تم إرسال وثيقة طلب المعلومات (c2,c3) بتاريخ 2025/04/07 الى المكلف حيث يمنح له أجل 30 يوم من تاريخ الاستلام لاختصار الوثائق المحاسبية من جل إجراء عملية الرقابة عليها.

عملية الرقابة: - بعد إجراء الرقابة على الوثائق المودعة اتضح ما يلي: رقم الاعمال المعنى : المكلف لم يتم بإحضار وثيقة الاعفاء التي تبرر اعفاء هذا المبلغ من تسديد الرسم على القيمة المضافة.

بالنسبة للمبيعات، بعد إجراء عملية المقارنة بين رقم الاعمال المصرح به في الميزانية والمصرح به في G50 تبين ان مجموع فواتير البيع يفوق مبلغ رقم الاعمال المصرح به

CA G50 8.048.670

CA bilen :10.002.053

1953383 . الفرق

جدول (2-2) يوضح رقم الاعمال المصرح به في الميزانية و رقم اعمال G50

الرقم	التسمية البيان	المبلغ
1	رقم الاعمال G50	8.048.670
2	رقم اعمال الاميزانية	10.002.053
3	الفارق	1953383

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مركز الضرائب

تقم التسوية بفرض : TAP و TVA :

TAP: (2%) لسنة 2021

$$TAP = 1.953.383 \times 2\% = 39068$$

العقوبة على TAP :

غرامة الوعاء: (حسب جدول الغرامات)

جدول (2-4) يوضح الحقوق المستحقة

المعدل	تحديد المبالغ
10%	0 إلى 50.000 دج
15%	من 50.000 إلى 200.000 دج
25%	من 20.000 فأكثر

المصدر: المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020

العقوبة (10%)

$$P = 39068 \times 0,10 = 3907$$

$$\text{المجموع} = 42.975$$

TVA

$$TVA = 1953.383 \times 0,19 = 371143$$

العقوبة: (25%)

$$0,25 \times 251371.443 = 92186$$

$$T = 463929 \text{ المجموع}$$

- رقع الأعمال المعفى:

$$Ca \text{ exo} = 215.000 \times 0,19 = 40.850$$

العقوبة (10%)

$$40850 \times 0.10 = 4085$$

$$\text{المجموع: } 40850 + 4085 = 44.935$$

بالنسبة للمصاريف تم تبرير جزء منها والآخر لم يبرر كالتالي:

استهلاكات أخرى: 536 008

يتضمن هذا الحساب استهلاكات الكهرباء والغاز ومصاريف البنزين والمازوت وكذلك مصاريف الهاتف والانترنات

بعد عملية الرقابة اتضح وجود فواتير كهرباء وغاز وكذلك الفائق متعلقة بمسكن مسير الشركة بمبلغ : 62.500 DA خارج

الرسم HT

مصاريف المستخدمين تتضمن الاجور الصافية لعمال الشركة، ضف إلى ذلك اشتراكات الضمان الاجتماعي ، وكذا اشتراكات

الصندوق الوطني للعمال غير اجور

بعد التدقيق في الوثائق المودعة تبين أن الشركة قامت بتضخيم الاجور بعد مقارنتها بالتصريح حيث بلغت مجموع الاجور 495.200 لثلاث عمال

- مصاريف الصيانة والاصلاح : 698341

يتعلق هذا الحساب بمصاريف الخاصة بصيانة عتاد الشركة والاصلاحات التي اجريت على محلها في تلك السنة لكن من خلال الفواتير المودعة تبين وجود فاتورة تتعلق بمصاريف سنة 2020 ضف إلى ذلك عقد الايجار في تلك سنة غير مجدد بالنسبة لمحل الشركة المؤجر لصالحها وكان مبلغها على التوالي. 28.900 ، 60.000 اي بايجار سعره : 5000 التسوية:

(1) استهلاكات أخرى 62.500 مرفوضة يتم ادراجها في الربح الجبائي

(2) . مصاريف المستخدمين وجود تضخيم في الأجور الصافية بمبلغ 495 200 بعد ادراجها في الربح الجبائي :

(3) مصاريف الصيانة و الإصلاح : فاتورة مرفوضة بمبلغ 28900 متعلقة بنشاط سنة 2020(يتم ادراجها في النتيجة الجبائية) - مصاريف للايجار مرفوضة بمبلغ 60.000 كون عقد الايجار غير مجدد.

جدول (2-4) يوضح النتيجة المحاسبية

الربح الجبائي (النتيجة المحاسبية)	3.248.346
الادماجات	
فواتير كهرباء وغاز	60.000
مصاريف المستخدمين	28.90
فاتورة مصاريف 2020	495.200
مصاريف الايجار	62.500
التخفيضات	39068

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب

حساب النتيجة الجبائية : الربح الجبائي (النتيجة المحاسبية) + الادماجات - التخفيضات

ومنه

$$= 3.248.346 + [62.500 + 495.200 + 28.900 + 60.000] - 39068$$

$$= 3 801 878$$

الفرق بين النتيجة الجبائية و المحاسبة المصرح بها

$$= 3 801.878 - 3 248.346$$

$$= 55 3532$$

حساب IBS :

بما أن الشركة انتاجية فإن نسبة IBS (19 %) :
ومنه

$$IBS\ 2021 = 553\ 532 \times 0,19 = 105171$$

العقوبة على (IBS) القرية على ارباح الشركات (15%) حسب الجدول

$$P = 105471 \times 0,15 = 15.776$$

مجموع: IBS + العقوبة =

$$15776 + 165171 = 120947$$

حساب الضريبة على الدخل الاجمالي IRG

اولا حساب الأساس الخاضع =(النتيجة الجبائية المتهرب منها- IBS)

$$= (553.532 - 105.171) = 448.361$$

اقتطاع من المصدر ومنه

$$IRG/RL = 448.361 \times 15\%$$

$$= 67.254$$

حساب العقوبة على IRG : من الجدول (15%)

$$= 67.254 \times 0,15 = 10.088$$

المجموع : 77342

سنة 2022 :

استهلاكات اخرى المكلف قدم وصلوات عددها 7 وصلوات بنسبة 30% من مصاريف الاستهلاك المصرح بها لا تحمل اسم المكلف وتاريخ الوصل

- ضرائب و رسوم مسترجعة تم تبريرها عن طريق مبلغ الرسم المهني المسدد . وحق الطابع ، لكن بعد التدقيق في فواتير البيع

المكلف لم يتم بتحصيل نهائيا نقداً حيث كان مجموع مبلغ الطابع يقدر بـ 34.000

المشتريات وجود فواتير تتعدى TTC 100.000 مسددة نقدا

ملاحظة : لم يتم ادراج المبالغ في التكاليف لسنة 2022 بل ثم ادراجها في سنة 2023

- مصاريف المستخدمين : المكلف لم يتم بإحضار سجل الأجور الخاص به و بعد اجراء عملية المقاربة بين العمال المصرح بهم في

CNAS والعمال الذين تم احتساب الاجور تم وجود فارق يقدر بـ : 365.545 دج

التسوية:

جدول (2-5) : يوضح الرسم على القيمة المضافة TVA

رقم الفاتورة	المبلغ مع الرسم TTC	المبلغ خارج الرسم HT	الرسم على القيمة المضافة TVA
فاتورة رقم 17	115.750	97269	18481
فاتورة رقم 110	127.112	106817	20295
فاتورة رقم 05	190.000	159664	30336
المجموع	432862	363750	69112

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب

فاتورة رقم 17 تحويل المبالغ من HT الى TTC

$$15750=97269$$

$$1.19$$

$$127.112=106817$$

$$190000=159664$$

$$1.19$$

1,19 فاتورة 110

فاتورة 05

التسوية بفرض TAP / TVA

$$TVA = 19\% \times \text{الفرق}$$

$$= 365\,545 \times 0,19 = 69.454$$

العقوبة (من الجدول) (15%)

$$P = 69.454 \times 0,15 = 10418$$

$$T = 69.454 + 10418 = 79.872$$

حساب TAP : (2022 en 1,5%)

وجود فرق بس رقم الاعمال ب وثيقة الزبائن و G50

الفرق :

$$1.000.000,86$$

$$TAP = 1000.000 \times 15\%$$

$$=15000$$

العقوبة : (10%)

$$P = 15000 \times 10\% = 1500$$

$$16500 = \text{المجموع}$$

حساب TVA على الفرق

$$TVA = 1000.000, 86 \times 0,19 = 196.000$$

العقوبة (15%)

$$P = 190.000 \times 15\% = 28.5600$$

$$T = 218500$$

ومنه حساب مجموع التكاليف المرفوضة

$$\text{الفواتير} + [\text{مصاريف أخرى} \times 30\%] + \text{الفارق بين CANS والعمال} + \text{مبلغ} = \text{التكاليف المرفوضة الطابع HT}$$

$$= 34000 + 365545 + 257321 + 365545 = 1.022.411$$

حساب النتيجة الجبائية : المحاسبة + المرفوضة - TAP

$$= 125.7350 + 1022411 = 227976$$

$$= 227961 - TAP = 227961 - 15000$$

$$= 2.264.761$$

حساب الفرق

$$DF = 2264761 - 1257350 = 1.007.411$$

حساب IBS 2022

$$= 1007411 \times 0,19 = 1914168$$

حساب العقوبة على IBS :

من الجدول العقوبة 15 %

$$P = 191408 \times 0,15 = 28711$$

$$T = 191408 + 28711 = 220119$$

حساب أساس الخاضع بـ IRG

$$1007411 - 191408 = 816.003 : \text{أساس الخاضع}$$

ومنه الاقتطاع من المصدر

$$IRG = 816003 \times 0.15$$

$$= 122400$$

العقوبة 15%

$$P = 122400 \times 0,15 = 18360$$

$$TOTAL = 140760$$

الجدول (2-6): يوضح مجمل الحقوق والغرامات

المبلغ	البيان
190 000	TVA
191 408	IBS
122 400	IRG
15 000	TAP
518 808	الحقوق
77 071	المعقوبة
595 879	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب

سنة 2023: بالنسبة الاستهلاكات أخرى المكلف لم يتم بتبرير مبلغ متعلق بوصولات يتجاوز مبلغها 10.000 بمبلغ قدره 122.750

مسير الشركة قام بإدراج مصاريف الصيانة الخاصة بسيارته بمبلغ 110 000 دج

المكلف قام بتبرير المصاريف كالتالي

Résultat comptable 3.378.524 النتيجة المحاسبية

3.140.774=خسارة

DF = 3.378.524+(122.750+ 110.000)

3.140.774=خسارة

المطلب الثاني: الحالة التطبيقية الثانية

الجدول رقم (2-3): البطاقة التقنية للمؤسسة قيد الرقابة

التسمية التجارية للمؤسسة: عمراني للنقل
المقر الاجتماعي للمؤسسة: سيد اعجاز - بنورة .
نشاط المؤسسة: النقل الجماعي للمسافرين.
الطبيعة القانونية للمؤسسة: شركة ذات شخص الوحيد(معنوي).
رأس مال المؤسسة: 100.000 دج
تاريخ النشأة: 2001/05/22 .
بداية النشاط تصريح بالوجود: 2001/06/24
عدد العمال: 01

في إطار الرقابة على الوثائق وعلى أثر شطب السجل التجاري بتاريخ 2024/05/09 حيث طلب من المكلف بتبرير ما يلي :

تسديد الضريبة على ارباح الشركات من سنة 2021 الى 2023 (انظر الملحق رقم 1 c2)

بتبرير تصفية الاصول لسنة 2024 ونظرا لعدم ردكم وثيقة طلب المعلومات المرسله إليكم تحت رقم 143 بتاريخ 2025/06/24، وبما أنكم لم تقوموا بتصفية اصولكم، وكذا عدم تسديد الحد الأدنى للضريبة، وعليه تطبيقاً لأحكام حسب نص المادة 173 من ق ض م م سنقوم التسوية كمايلي :

طبقاً لأحكام المواد 303 مكرر 151 و 193 من قانون الضرائب المباشرة و د.ش م ف للسنوات التالية :

سنة 2021:

الحد الأدنى للضريبة : (المادة 365 من ق.ض.م.م)

10.000 دج

العقوبة: 25 % (المادة 193 من ق.ض.م.م)

$10.000 \times 25 \% = 2500$ دج

كذلك الرسم شبه الجبائي : 1000

المجموع: 13.500

سنة 2022:

الحد الأدنى لضريبة : 10.000 دج

العقوبة: 25 % : $2500 = 25\% \times 10.000$

الرسم شبه الجبائي : 1000

المجموع : 13.500 دج .

سنة 2023:

الحد الأدنى لضريبة : 10.000 دج

العقوبة: 25 % : $2500 = 25\% \times 10.000$

الرسم شبه الجبائي : 1000

المجموع : 13.500 دج .

سنة 2024:

الاستثمارات المتنازل عنها: 4.790.000

مجموع الاهتلاكات: 00

القيمة الصافية: 4.790.000

سعر البيع : 9.500.000

حساب فائض القيمة:

سعر البيع - القيمة المحاسبية الصافية:

$$4.710.000 = 9.500.000 - 4.790.000$$

وعليه بعد حساب فائض القيمة ستصبح النتائج كالتالي :

النتيجة المصرح بها : لا شيء.

فائض القيمة المعتمد: 4.710.000 .

بعد مرور 3 سنوات تستفيد من تخفيض 65 % من فائض

القيمة :

$$1.648.500 = 35 \% \times \text{فائض القيمة}$$

$$1.648.500 = 0.35 \times 4.710.000$$

وعليه سيتم اخضاع النتيجة المعتمدة لضريبة على أرباح الشركات والدخل الاجمالي حسب المادة 104 من ق.ض.م.م

$$\text{IBS}_{2024} = 1.648.500 \times 26\%$$

$$= 428.610$$

العقوبة: 25%

$$107.152$$

حساب IRG

$$1.648.500 - 428.610 = \text{الأساس الخاضع}$$

$$= 1.219.890$$

$$\text{IRG} = 1.219.890 \times 0.15 = 182.983$$

$$P = 27.447.$$

الجدول رقم (2-8): محمل الحقوق والغرامات

428.610	IBS
107.152	العقوبة على IBS
182.983	IRG
27.447.	العقوبة على IRG
746.192	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب

المطلب الثالث: الحالة التطبيقية الثالثة جدول (2-9) يوضح البطاقة التقنية للمؤسسة قيد الرقابة

التسمية التجارية : PM
المقر الاجتماعي : حي عيسى او براهيم أجوبن بني يزقن
النشاط : تجارة بالجملة المنتجات المرتبطة بتغذية الانسان
الطبيعة القانونية للمؤسسة: شخص معنوي
رأس مال : 1.000.000.00
تاريخ النشأة (حسب السجل التجاري): 2019/11/11
بداية النشأة : (تصريح بالوجود): 2019/11/17
عدد العمال: 06

وثيقة طلب المعلومات 2 c:

سنة 2022:

الكشف البنكي ب 2022:

رقم الأعمال: 172.647.822

مشتريات سنة 2022 بمبلغ : 169.877.268

الرسم على القيمة المضافة للمشتريات: 30.109.03

مصارين اشهار : 30.110

خدمات اخرى: 27.106

مصاريف المستخدمين : 787.072

سنة 2023:

الكشف البنكي ب 2023

رقم الأعمال : 194.371.491

مشتريات سنة 2023 : 192.715.504

فواتير البيع : 194.371.491

عمولات ومكافآت : 200.000

مصاريف المستخدمين: 795.120

-تم ارسال وثيقة طلب المعلومات 2 c و بتاريخ 2025/06/4 تحت رقم 2025/132 حيث منح للمكلف اجل 30 يوم

لإحضار العناصر التي تضمنتها 2 c بتاريخ 2025/07/08 قام المكلف (الشركة) بإيداع الوثائق المحاسبية المتعلقة بالعناصر

سالفة الذكر من أجل إجراء الرقابة على الوثائق وتصحيح وضعيتها من خلال عملية الرقابة تم استخراج النقائص التالية:

سنة 2022:

- من خلال فواتير شراء مودعة إتضح وجود فاتورة ملقاة مدرجة ضمن المشتريات بمبلغ 2.494.464 (TVA/ACHAT تسترجع ، تكلفة تدرج في الربح)
- من خلال فحص فواتير تبين وجود فاتورتين مبلغها على التوالي مسددين نقدا: 2.348 950 و 1.525150
- من بعد إجراء عملية المقارنة بين المبلغ المصرح به في جدول حسابات النتائج و قائمة الزبائن (ETA104)إتضح وجود فرق فب المبلغ المصرح به يقدر ب 2.060.460 .
- بعد فحص الوثائق المحاسبية. بالنسبة لمصاريف إيجار تبين وجود مستودع الشركة مؤجر سنويا، مما استلزم على مصلحه التدقيق في الضريبة (الأجور) (IRG/SA) حيث المكلف صرح بعاملين فقط في التصريح بالعمال 301 bis) : هذا يقودنا الى اخضاع المكلف بالضريبة على الأجور وفقا ما يقتضيه حجم النشاط
- النتيجة الجبائية ل2022 : 3.436.299
- فاتورة ملغاة بمبلغ: 2.494.464
- فاتورتين مسددين على التوالي: 1.525.750 و 2.342.950
- فارق لقائمة الزبائن (ETA 104) 2.050.460
- وجود فاتورة شراء ملغاة مدرجة ضمن المشتريات بمبلغ 2.494.464 للعلم ان الشركة صرحت بها في جدول حركة المخزون وفي رقم الاعمال المودع في الميزانية لذا التسوية تكون على الهامش الصافي فقط كونها استفادت من التكاليف المتغيرة

$$TVA/Achat : 2.494.464 \times 0.19$$

$$=473.948$$

$$P (25\%)=118.487$$

$$T : 592435$$

$$= HT \times 10\% = 2.494.464 \times 10\% (\text{الهامش})$$

$$=249446$$

المفروضة:

- من خلال فحص فواتير وجدو فاتورتين سددا نقدا بمبلغ: 1.525.750 و 2.348.950
- بما ان الشركة بيع بالجملة تستفيد منتخفيض 30%
- وفق شرطين :

■ بيع بالجملة .

■ عدم التسديد نقدا.

بما أنه سدد نقدا لا يستفيد من التخفيض اذن تسترجع 30%

$$TAP = 3874\ 700 \times 1,5\% = 58121$$

$$TAP (30\% \text{ مع تخفيض }) = 3874700 \times 0,70 \times 1,5\% = 40684$$

$$DF = 17437$$

ومنة العقوبة

$$P = 17437 \times 10\% = 1743,7$$

$$\text{Total} = 17437 + 1743,7 = 19.180$$

-وجود فرق بين المبلغ المصرح به في جدول حسابات النتائج وقائمة الزبائن يقدر ب2.050.460
هذا الفرق باعه بالتجزئة مع أن نشاطه (بيع بالجملة)

$$TAP = 2.050.460 \times 1,5\% = 30757$$

$$TAP(\text{مع تخفيض } 30\%) = 2.050.460 \times 0,70 \times 1,5\% = 21530$$

$$DF = 9227$$

$$P = 9227 \times 10\% = 923$$

$$\text{Total: } 10150$$

-بعد الفحص اتضح أن المكلف شرح بعاملين فقط في التصريح بالعمال (Bis301) رغم نشاطه الكبير
هذا يقودنا الى اخضاع المكلف بالضريبة على الأجور :

- تقدير وجود 5 عمال.

- التصريح 02 عمال (حجم النشاط لا يتوافق مع عدد العمال)

حساب أساس الخاضع : عدد العمال × الأشهر × الأجر المضمون.

$$= 3 \times 12 \times 20.000 = 720.000$$

$$IBS/Sa = 720.000 \times 0,20 = 144000$$

-العقوبة

$$P = 144.000 \times 15\% = 21.600$$

$$\text{Total} = 165.600$$

-التسوية

-لدينا فاتورة ملغاة مدرجة في المشتريات التكلفة مرفوضة بمبلغ DF=2245446

حساب IBS (بما ان الشركة SARL)

$$IBS2022 = 249446 \times 0,26 = 64.586$$

$$P = 9728$$

$$\text{Total: } 74.584$$

-حساب IRG اقتطاع من المصدر:

الأساس الخاضع: DF - IBS

$$=249446-64856 = 184.590$$

ومنه

$$IRG = 184590 \times 10,15 = 27.689$$

$$P = 4153$$

$$\text{Total: } 31842$$

الجدول رقم (2-10) يوضح مجمل الحقوق والغرامات

المبلغ	البيان
473.948	TVA
88.878	TAP
64.856	IBS
27.689	IRG
144.000	IRG/SA
799.371	الحقوق
172.328	العقوبة
971.699	المجموع

- المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مركز الضرائب

- سنة 2023

بعد إجراء الرقابة على الرسم على قيمة المضافة المحسوبة للمشتريات تبين وجود فواتير لا تحمل نمط التسديد كالآتي

- فاتورة رقم 174 / 2023 بتاريخ 05/03/2023 المورد ب.ع بمبلغ خارج الرسم: 2.720.110 (HT)

- فاتورة رقم 33/2023 بتاريخ 2023/06/17 للمورد ك.ب بمبلغ 1.050.000

- فاتورة رقم 198 / 2023 بتاريخ 2010 للمورد فاق بمبلغ 3.625400

- بالنسبة للمبيعات وبعد مراجعة فواتير البيع تبين وجود فرق في رقم الاعمال المفوتر و المصرح به في جدول حسابات النتائج كالآتي

- رقم الاعمال المفوتر : 198.016.000

- رقم الاعمال المصرح به : 194.371.491

- من خلال حساب الهامش العام المطبق من طرف الشركة إتضح انه لا يتوافق مع المعدل المعتمد من طرف الإدارة الجبائية (10%)

-- (20 %) حيث طبقت الشركة معدل يقدر بـ: 4% إذ سيتم رفع الهامش الخام إلى معدل 10% أي استدراك نسبة 6%

بالرجوع الى سنة 2022 و مقارنتها بنت 2023 إتضح إرتفاع في رفع أعمال بنسبة 13% والنتيجة بنسبة 11.9 % هذا

يقودنا الى إستدراك في الربح وذلك في ظل ثبات المصاريف المتعلقة بالخدمات

- بالنسبة المكافئات والعملات المقدرة بـ: 200.000 انطلاقا من الملحق 12 والذي يفعل طبيعة هذه العملات أتضح عدم احترام إدراج المعلومات الخاصة بالعملاء خاصة فيما يخص العميل م.ب.ي والذي تم إدراج عمولته بمبلغ قدره 150.000 (عدم صحة الرقم الجبائي المسجل في الملحق) النتيجة الجبائية لسنة 2023: 4.651.865

الجدول رقم (2-11): يوضح النتيجة الجبائية لسنة 2023

فاتورة رقم	المبلغ HT	الرسم TVA
فاتورة رقم 17	2.720.110	516.821
فاتورة رقم 133	1.050.000	199.500
فاتورة رقم 198	3.625.400	688.826
المبلغ	1.405.147	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب

الجدول رقم (2-12): جدول استرجاع الرسم على القيمة المضافة

1.405.147	TVA
80.796	P
1.485.943	T

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مديرية الضرائب
وجود فرق بين رقم الاعمال المفوترو المصرح بيه في جدول حسابات النتائج : -

-نفرض TAP/TVA

$$DF : 198.616.000 - 194.371.491$$

$$= 3.644.509$$

نطبق TAP2023 :

$$TAP: 3.644\ 509 \times 1,5\% = 54.668$$

$$P: 8200$$

$$Total = 62868$$

تطبيق TVA :

$$TVA = 3.644.509 \times 0.19 = 692.514$$

العقوبة 25%

$$P = 692.514 \times 0,25$$

$$= 173.129$$

Total: 865.643

- حساب الهامش الخام

$$\begin{aligned} & 10\% \times 3.644.509 = \text{الهامش} \\ & = 3.644.509 \times 0,10 = 364451 \end{aligned}$$

- حساب IBS :

$$\begin{aligned} \text{IBS}_{2023} &= 364.451 \times 0,26 \\ &= 94.757 \end{aligned}$$

للعقوبة 15%

$$P = 14214$$

$$\text{Total} = 108.971$$

- حساب IRG

$$\begin{aligned} & 364.451 - 94.757 = \text{الاساس الخاضع} \\ & = 269.694 \\ & \text{IRG } 269.694 \times 0,15 \\ & = 40.454 \end{aligned}$$

العقوبة

$$P = 4045,4$$

$$\text{Total} = 44.499$$

- الشركة صرحت برقم أعمال أقل من الحقيقي (مفوتر)

- لدينا :

- مشتريات بضائع المياعة : 186.596.450

- معدل هامش مصرح به من طرف شركة : 10%

+ 100% مشتريات نفسها ما دفعته الشركة :

= سعر البيع (رقم أعمال حقيقي).

(+1 معدل الهامش)

$$(\% 10 + \% 100) = 110\% = 1,10$$

- مشتريات البضائع مبيعة x (+1 معدل هامش التركة)

رقم أعمال المفوتر - رقم أعمال المصرح بها

$$194.371.491 - 205,256,095 =$$

$$10.884.604 = \text{(غير مصرح به)}$$

حساب : TAP

$$\text{TAP: } 10.884,604 \times 1.5\%$$

$$= 1631269$$

العقوبة 15%.

$$= 163,269 \times 15\% = 24.490 \text{ } 269 \times 45$$

$$\text{Total} = 163,269 + 24,490 = 187759$$

حساب : TVA

$$\text{TVA} = 10\,1884,604 \times 19\% = 1.884,604 \times 19\%.$$

$$= 2,068,075$$

$$P = 21068.075 \times 25\%$$

$$= 517019$$

معدل الهامش الصافي :

معدل هامش الصافي =

$$\frac{\text{النتيجة (ربح صافي)}}{\text{رقم أعمال مصرح به}}$$

$$1.7\% = 0.017 = \frac{314361068}{194,371,491}$$

$$194,371,491$$

بلغ معدل هامش صافي 1.17% و هي نسبة ضعيفة مقارنة بالحد الأدنى المطلوب لدى إدارة ضرائب والمحدد بـ 8%

بما أن معدل لا مش صافي أقل من 8% إذا نطبق 10%

= < رقم أعمال المصرح به : رقم أعمال المخطي X معدل هامش الصافي :

$$\text{رقم أعمال المصرح به} = 10.884.604 \times 10\% = 1.088.460$$

- حساب IBS 2023 :

$$\text{IBS 2023} = 10\,88.460 \times 26\%$$

$$= 282999.6 \sim 283000$$

العقوبة 25% :

$$p = 283000 \times 25\% = 701750$$

$$\text{Total} = 283000 + 701750 = 353,750$$

حساب IRG

الأساس الخاضع :

$$283000 = \text{IBS} (2023)$$

رقم أعمال مصرح به : 1088460

$$805 \ 1460$$

IRG الإقتطاع من المصدر

$$\text{IRG} = .805.460 \times 15\%$$

$$= 120819$$

العقوبة 15%

$$P = 1201849 \times 15 = 18.123$$

$$T = 120.819 + 18.123 = 1381942$$

الجدول رقم (2-13): جدول التسوية النهائي لسنة 2023

المجموع	العقوبة	المبلغ	الضريبة	
1.485.943	80.796	1.405.147	TVA EXO	01
62.868	8.200	54.668	TAP	02
865.643	173.129	692.514	TVA	03
108.971	14.214	94.757	IBS	04
80.908	40.454	40.454	IRG	05
187.759	24.490	163.269	TAP	06
353.750	517.019	2.068.075	TVA	07
353.750	70.750	283.000	IBS	08
138942	18.126	120.819	IRG	09
5.869.878	947.175	4.922.703	المجموع	

مصاريف غير مبررة

بالإنتقال إلى سنة 2022 ومقارنتها سنة 2023 : نلاحظ بقاء مصاريف ثابتة، إرتفاع في رقم أعمال بنسبة 13 % والنتيجة

11.9% و هو ما يؤدي إلى إستدراك في نسبة ربح تقدر ب 1.1%

$$37,992 = 1 \times 3.436.068 \text{ "تدرج في الربح" .}$$

مبلغ عمولة 15000 دج للعميل م.ب.ي صافي بدون رقم جبائي مرفوضة تدرج في الربح

رقم أعمال مصرح به : 1088.46 =

المطلب الرابع: تحليل دور الرقابة الجبائية في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين

الجدول رقم (2-14): الجدول المجل للتهرب الضريبي

الحالة 2		الحالة 1		السنوات الحقوق
2023	2022	2022	2021	
2.480.995	1.545.695	1.257.350	3.248.346	النتيجة المصرح بها
2.845.446	1.795.141	2.264.761	3.801.878	النتيجة الجبائية المصححة
364.451	249.446	1.007.411	553.532	الفارق
%12,80	%13,89	%44,03	%14,55	نسبة التهرب
5.869.878	971.699	595.879	198.289	مجموع الحقوق و الغرامات

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج الرقابة الجبائية للحالات التطبيقية

تحليل دور الرقابة الجبائية الحالة 1

2021 سنة :

اظهرت الرقابة على اساس الوثائق دورا فعال في كشف الفروقات بين القوائم المالية و التصريحات الجبائية حيث تبين مايلي:

كشف وجود فرق بين CA BILEN و CAG50 اي تهرب من 2021 ل سنة TAP و TVA

كشف ادراج مصاريف غير مبررة بهدف التقليل في النتيجة الجبائية اي تضخيم التكاليف

في هذه الحالة لعبت الرقابة الجبائية دور كشف التهرب الضريبي واعادة فرض IBS و IRG

على الفرق

ومنه في هذه السنة كانت نسبة التهرب 14.55% ومجموع الحقوق والغرامات المفروضة على المكلف بلغت 198.289 دج

سنة 2022:

تبين بعد اجراء الرقابة الجبائية

كشف وجود فرق يقدر ب 1000000 دج بين رقم الاعمال حسب وثيقة الزبائن و G50 في هذه الحالة يتم فرض TVA

و TAP

اكتشاف وجود تكاليف مرفوضة تدرج في الربح الجبائي

ومنه في هذه السنة كانت نسبة التهرب 44.03% و مجموع الحقوق والغرامات المفروضة 595.879

تحليل دور الرقابة الجبائية للحالة 3 شركة (تجارة بالجملة):

سنة 2022:

اظهرت الرقابة على اساس الوثائق دورا فعال في كشف فروقات والتهربات ل مؤسسة تنشط في بيع بالجملة حيث تبين ماييلي:
فاتورتين سددتا نقدا (شركة بيع بالجملة تستفيد من تخفيض 30% عند تحقق الشرطين) وهنا غياب شرط من الشرطين اذن نقوم

بالسترجاع TAP

اكتشاف وجود فرق بين جدول حساب النتائج و ETA104 في هذه الحالة استرجاع TAP

ومنه في هذه السنة كانت نسبة التهرب 13,89% وبلغ مجموع الحقوق و الغرامات 971.699 دج

سنة 2023:

اكتشاف وجود اخفاء في رقم الاعمال المفوتر و رقم الاعمال المصرح به

وجود فاتورتين لا تحملان نمط التسديد

ومنه في هذه السنة كانت نسبة التهرب 12,80% وبلغ مجموع الحقوق و الغرامات 5.869.878

إستنادا إلى ماتم أخذه في الجانب التطبيقي تمحورت دراستنا الميدانية التي قمنا بها على مستوى مركز الضرائب بولاية غرداية التي مكنتنا من إسقاط المفاهيم النظرية للرقابة الجبائية على وثائق والخوض في مراحلها بمعالجتنا لثلاث حالات واقعية مختلفة النشاط (خدماتية، إنتاجية، تجارية)، تقوم الإدارة الجبائية بمعالجة مختلف الوثائق الإدارية (السجل التجاري، تصريح بالوجود) و التصريحات الجبائية الشهرية والسجلات المحاسبية (الميزانية، جدول حسابات النتائج) الخاصة بالمكلفين، بفحص ومقاربة مدى مطابقتها وإلتزامها بالتشريعات القانونية والإجراءات الجبائية وغيرها من الإلتزامات المفروضة، القيام بآليات تسوية ممنهجة لتصحيح الوضعية الجبائية للمكلف، من خلال إعادة ضبط المعلومات المطروحة من فروقات في الوعاء الضريبي ورقم الأعمال وغيرها من الأخطاء المموهة بإخفاء المكلف جزء من المشتريات أو عدم التصريح الكلي بالنشاط ووجود مصاريف غير مبررة ما ينتج عنه أخطاء في حساب الضرائب المختلفة والرسوم المفروضة وخفض في النتيجة الجبائية، حيث كل مازاد رقم الأعمال يلجا المكلف إلى العمل على تضخيم التكاليف والأعباء، ويكون ذلك عن طريق إدراج مصاريف وإستهلاكات غير مبررة بالنسبة للضريبة على رقم الأعمال، يؤدي تضخيم المشتريات أو إخفاء جزء من المبيعات إلى خفض الوعاء الضريبي، وبالتالي الخفض في المعدل الضريبي للضريبة مستحقة الدفع كاكل ما يسمح بتقليل العبء الجبائي وزيادة التهرب الضريبي للمكلف، غير أن هذا يترتب عنه غرامات وعقوبات تفرضها الإدارة الجبائية قانونية ما يعفي المكلف عن جملة من الإعفاءات والإمتيازات الجبائية.

خاتمة :

خاتمة:

اعتمادا على ماتم عرضه مسبقا في كلا الجانبين، يعتبر موضوع الرقابة الجبائية من أساسيات الرئيسية المعتمدة من طرف الإدارة الضريبية، لمراقبة آلية سير الأفراد المكلفين بالضريبة ومدى إمتثالهم وإلتزامهم للنظام الجبائي الجزائري وقانون الإجراءات الجبائية، حيث يتبين لنا من خلال دراستنا التطبيقية التي أجريت بمركز الضرائب عن أهمية والدور الفعال للرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، من خلال تقسيم دراستنا إلى فصلين يكملان بعضهما لأجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة ونزع اللبس المراد.

وهذا من خلال مناقشة نتائج الفرضيات الموضوعة:

1. نتائج إختبار الفرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: ترى أن الرقابة الجبائية الداخلية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تجرى داخل مصلحة الضرائب CPI وتكون خاضعة للنظام الحقيقي، من خلال دراستنا الميدانية لدى مصلحة مركز الضرائب يتبين لنا أن الرقابة الجبائية الداخلية هي بالفعل تتعلق بقاعدة من إجراءات وآليات الجبائية القانونية، وهذا بمراقبة ملفات مكلفين الخاضعين لنظام الحقيقي وعليه إن الفرضية المنسوبة صحيحة.

الفرضية الفرعية الثانية: تشير إلى أن الرقابة الجبائية الداخلية تنقسم إلى شكلين رقابة على أساس الوثائق ورقابة شكلية، من خلال ماتم التطرق إليه في الجانب النظري والتوصل إليه في الدراسة التطبيقية، يتضح أنه بالفعل الرقابة الداخلية تنقسم إلى نوعين رقابة شكلية ورقابة على الوثائق، وهذا ماتم معالجته في هذا الموضوع، وبناء على ذلك نتأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص على أن المكلفون بالضريبة يتقيدون بجملة من الإلتزامات الجبائية سنوية والشهرية، يمكننا القول أن هذه الفرضية صحيحة كليا، أي بعد الدراسة التطبيقية لمختلف الملفات الجبائية للمكلفين والقيام بالتسوية، يلزم المكلفون بالإمتثال التشريعي والجبائي لتصريحات سنوية والشهرية G50، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الرئيسية: تفيد أنه من أجل معالجة التصريحات الجبائية تقوم الرقابة الجبائية الداخلية بفحص الوثائق المسندة من طرف المكلفين شكلا وعلى وجه المضمون بغرض تعديلها وتسويتها، وعليه يتبين من خلال دراستنا التطبيقية لدى مركز الضرائب لمعالجة التصريحات الجبائية تقوم إدارة الضرائب بالرقابة آلية والموضوعية للوثائق المبنية على ملاحظة الدقيقة للبيانات ومعلومات مطروحة، بغية إجراء التسوية وتعديل الأخطاء الجبائية هذا ما يؤكد صحة الفرضية.

2. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لآليات عمل الرقابة الجبائية والدور الذي تساهم به في تصحيح الوضعية الجبائية لحالات أشخاص معنوين وطبيين توصلنا إلى النتائج الآتية:

- ✓ أثبتت الدراسة أن الرقابة الجبائية على الوثائق تعتبر من أهم الأساليب والتقنيات المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية في تسوية الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة وهذا عن طريق التأكد من صحة التصريحات ومدى مطابقتها للقوانين والتشريعات الجبائية المهمول بها.
- ✓ من خلال دراستنا للحالات الثلاث أن الرقابة الجبائية على الوثائق تساهم في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي اعتماداً على مقارنة التصريحات الجبائية بالملفات والسجلات المحاسبية.
- ✓ إن نظام الردع المتكون من العقوبات والغرامات الجبائية من شأنه زيادة فعالية الرقابة الجبائية والتي تساهم بصفة مباشرة في تقويم سلوك المكلفين بالضريبة.
- ✓ كلما زاد رقم الاعمال يلجأ المكلف الى العمل على تضخيم التكاليف و الاعباء ويكون ذلك عن طريق إدراج استهلاكات ومصارف غير مبررة .
- ✓ بالنسبة لضريبة الرسم على القيمة المضافة (TVA) التي تفرض على رقم الاعمال: يؤدي تضخيم المشتريات او إخفاء جزء من المبيعات الى خفض الوعاء الضريبي مما يؤدي الى خفض في الضريبة .
- ✓ زيادة المصاريف تؤدي الى تخفيض النتيجة الجبائية و ينتج عنها تخفيض الضريبة على ارباح الشركات IBS و الضريبة على الدخل الاجمالي IRG/TL.
- ✓ لا تقتصر الرقابة الجبائية على الوثائق فقط على الجانب الردي بل تعد وسيلة قانونية تهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية وتعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الجبائية.

3. توصيات والإقتراحات:

نقدم جملة من التوصيات والإقتراحات كالآتي:

- ✓ اعتماد وسائل رقمية وتقنيات الكترونية حديثة لتسهيل معالجة التصريحات الجبائية والكشف عن الأخطاء والتلاعبات
- ✓ ضرورة توعية المكلفين بالضريبة بأهمية الالتزام بالتصريحات الجبائية واحترام الاجال القانونية لتفادي العقوبات والغرامات
- ✓ يجب ان يكونو أعوان الإدارة الجبائية أكثر كفاءة وخبرة في المجال
- ✓ يجب تعزيز إدراج رقابة جبائية تكون على البوابة الجبائية لإدارة رقمية تقوم بفحص تصريحات و التأكد منها بطريقة فعالة.

4. أفاق الدراسة:

- ✓ دراسة إجراءات الرقابة الجبائية الداخلية في ظل تطبيق جبائي ومدى مساهمتها في تحسين معالجة التصريحات الجبائية وتسوية الوضعيات الضريبية.

- ✓ تطبيق طرق وإختبارات إحصائية متطورة للكشف عن الأخطاء والتلاعبات بتقنيات آنية ما يجبر المكلفين على الإلتزام بالتعليمات الجبائية.
- ✓ دور الرقمنة في زيادة فعالية الرقابة الجبائية.
- ✓ دراسة أثر التكامل بين الرقابة الجبائية الداخلية والأنظمة الرقمية الحديثة في رفع مردودية الإدارة الجبائية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

1. الكتب:

- صالح حميداتو، المراجعة الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار التعليم الجامعي، ص 91.
- بن عمارة منصور، انواع وإجراءات الرقابة الجبائية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص36 و ص37

2. رسائل جامعية:

- خليفة أسعد، الرقابة الجبائية، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014
- لياس قلاب ذبيح، نظام الرقابة الداخلي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2025.
- لجناف عبد الرزاق، دور دور الرقابة الجبائية في تحسين أداء النظام الجبائي الجزائري: دراسة حالة في نيابة مديرية الرقابة الجبائية تيبازة، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مرسلبي عبد الله، تيبازة، 2018.
- سومية تومي، دور الرقابة الجبائية في مكافحة السلوكات الجبائية المنحرفة للمكلفين بالضريبة: دراسة حالة ميدانية بإستخدام برنامج SPSS، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

3. محاضرات ودروس جامعية:

— وهي بوعلام، مداخلة بعنوان نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة الجزائرية، ملتقى حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

— سعيد يحي، محاضرة بعنوان الرقابة الداخلية، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2020_2021.

4. المجالات العلمية:

1- — وفاء شيعاوي، الرقابة الجبائية وضمانات المكلف بالضريبة (ركز على حفظ ضمانات المكلف اثناء التحقيق وحق الرقابة لضمان حقوق الخزينة العامة في فترة 2017)، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد 2، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017.

2- — سعدي عبد الحليم، ضمانات المكلف بالضريبة أثناء التحقيقات الرقابية الجبائية، مجلة علوم الإنسانية، المجلد (أ)، العدد 47، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، جوان 2017.

3- — حابي عبد اللطيف، بن لدغم محمد، التصريحات الرقابية الجبائية الإلكترونية: آلية فعالة لتعزيز الشفافية في الرقابة الجبائية _ دراسة تحليلية _، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 1، جامعة أبو بكر بالقائد تلمسان، تلمسان، 2025.

5. القوانين والمراسيم:

— قانون الإجراءات الجبائية، الصادر بموجب الأمر، رقم 02_11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، المعدلة بموجب قانون المالية لسنة 2015.

— قانون المالية 2021.

— مديرية العلاقات العمومية والاتصال نشر في 2021، المديرية العامة للضرائب،

__ التعليلة رقم 4، الصادرة بتاريخ 8 ماي 2023، المديرية العامة للضرائب.

__ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020، المادة 193.

6. مواقع الإلكترونية:

__ وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب (DGI)، مصالح الخارجية والمديريات الولائية للضرائب (DIW) : توضيح الهيكل التنظيمي ومهام هذه المديريات في تسير العمليات الجبائية، تاريخ التصفح 04/12/2026، المنشور على موقع:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/269-2014-05-29-12-41-51>

المراجع بالأجنبية:

الكتب بالأجنبية:

1 -Jacques Renard, Théorie et Pratique de l'audit Interne, Edition Eyrolles, France, 2016, P119, p120.

4. المجالات العلمية:

- 1- _K. Hung Chan, Phyllis L. L. Mo, "The Impact of Firm Characteristics on Book-Tax-Conforming and Book-Tax-Difference Audit Adjustments", magazine The Journal of the American Taxation Association (JATA), Vol 24, number 2, The Hong Kong Polytechnic University, Hong Kong, 2002.
- 2- _Henrik Jacobsen Kleven, Martin B. Knudsen, Claus Thustrup Kreiner, Søren Pedersen, Emmanuel Saez, " Unwilling or Unable to Cheat? Evidence From a Tax Audit Experiment in Denmark, magazine Econometrica, Vol 79, number 3, University of Copenhagen School of Social Sciences and University of California Department of Economics and London School of Economics, 2011 May.

- 3- _Laura Pagani, Gabriele Mazzolini, Alessandro Santoro, "The deterrence effect of real-world operational tax audits on self-employed taxpayers Italy, magazine Research Article, Vol 29, number 4, University Bicoca Italy, 2022.

الملاحق

C2

الرد خلال الاطار الزمني المذكور أعلاه	المعلومات المطلوبة :
AJ	يطلب تقديم : <u>السنة المالية: 2021</u> فواتير الشراء: 2021 فواتير البيع: 2021 رقم الأعمال المعفى: 215.000 رقم الأعمال في G50: 8 048 670 رقم الأعمال حسب الميزانية: 10 002 053 الفرق: 1 953 383 استهلاكات أخرى : 536 008 أعباء المستخدمين : (أجور الرواتب) : 2 902 420 مصاريف الصيانة والاصلاح : 698 341 <u>السنة المالية: 2022</u> رقم الأعمال حسب وثيقة التصرف بالزيائن: 102.86 14 584 رقم الأعمال في G50 والميزانية : 13 894 020.86 الفرق: 1 000 000.86 الفرق بين TAP وTVA لشهر جانفي: 100680 استهلاكات أخرى : 857 737 ضرائب ورسوم: 136 517 . مشتريات: 6 827 583 أعباء المستخدمين : (أجور الرواتب) : 1 822 583 <u>السنة المالية: 2023</u> استهلاكات أخرى: 232 259 الصيانة والاصلاح: 532 262 أعباء المستخدمين: 2 890 687

ملحق رقم 01 : الحالة 01

Renseignements demandes	Réponse dans le délai mentionner-ci-dessus (a renvoyer service)
Ajuste fier : Exercice 2021: غياب ميزانية سنة 2021 A présenter le bilan année 2021 Relever de compte exercice 2021. Payement droit IBS 2021 . عدم تسديد الضريبة على أرباح الشركات لسنة 2021 Exercice 2022: ايداع ميزانية سنة 2022 Le billan année 2022 Relever de compte exercice 2022 L' Achats :315 789 TVA ACHATS:60.000 TVA / l'achat Payement droit IBS 2022 Exercice 2023 : Relever de compte exercice 2023: L' Achats : 370500 AUTRES IMMOBILISATION : وسائل مادية Payement droit IBS 2023.	

ملحق رقم 02 : الحالة 02

Exercice du	01/01/23	au	31/12/23
-------------	----------	----	----------

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2023		2022	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		194 371 491		172 647 822
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		194 371 491		172 647 822
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		194 371 491		172 647 822
Achats de marchandises vendues	186 596 450		166 529 670	
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	200 000			
Publicité	30 110		30 110	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	25 821		27 106	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	186 852 382		166 586 886	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		519 108		6 060 936
Charges de personnel	795 120		789 072	

... la suite sur la page suivante

Exercice du	01/01/23	au	31/12/23
-------------	----------	----	----------

COMPTE DE RESULTAT .../...

RUBRIQUES	2023		2022	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	2 047 212		1 813 562	
IV-Excédent brut d'exploitation		4 676 776		3 458 3
Autres produits opérationnels		1		
Autres charges opérationnelles	9 224		4	
Dotations aux amortissements	22 000		22 000	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		4 645 553		3 436 2
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier -				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		4 645 553		3 436 2
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	1 209 484		893 437	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		3 436 068		2 542 8

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et Sciences de Gestion
Département des Sciences financière et
comptabilité



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

غرداية في:

تصريح شرفي بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ليسانس

أنا الممضي أدناه :

السيد، الآنسة (ة) زياتي آية.....الصفة : طالب (ة)

الحامل لبطاقة التعريف رقم...110041491014840002...الصادرة بتاريخ ..2024/05/09.....

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بقسم :...المحاسبة.....

المكلف بإنجاز مذكرة ليسانس بعنوان : دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة

صرح بشرفي أن ألتزم بقواعد ومعايير النزاهة العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ 2026.../05.12.1.

إمضاء المعني . (ة)

شهادة بصدقه امضاء اويصمك

27 مايو 2026

غرداية يوم

من رئيس المجلس العلمي البلدي

و تفويض منه

محقق الادارة الإقليمية

استشاره حرم



أنظر ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها الصادر من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et Sciences de Gestion
Département des Sciences financière et
comptabilité



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

غرداية في:

تصريح شرفي بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز مذكرة ليسانس

أنا الممضي أدناه :

السيد، الأئمة (ة) لبحري آية.....الصفة: طالب (ة)

الحامل لبطاقة التعريف رقم :...110031501005580003...الصادرة بتاريخ ..2021/05/27.....

المسجل بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بقسم :...المحاسبة.....

المكلف بإنجاز مذكرة ليسانس بعنوان : دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة

صرح بشرفي أن ألتزم بقواعد ومعايير النزاهة العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ : 2026..10.5..12.1.

إمضاء المعني . (ة)



أنظر ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالسرقة العلمية ومكافحتها الصادر من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et
de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et Sciences de Gestion
Département des sciences financières et
comptabilité



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ: هندي كريم

بصفته: مشرفاً، على مذكرة الطلبة:

رقم التسجيل: 39539903

الطالبة 01: زياتي آية

رقم التسجيل: 39460206

الطالبة 02: لبحيري آية

المستوى: ليسانس

تخصص: محاسبة

بعنوان: دور الرقابة الجبائية على الوثائق في تصحيح الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة - دراسة
حالة بمركز الضرائب لولاية غرداية.

تاريخ المناقشة: 2026/06/02

أن الطالبتين التزمتا بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي.

غرداية بتاريخ: 2026/06/08

رئيس القسم

إمضاء الأستاذ المكلف بمتابعة التصحيح



الدكتور
هندي كريم